العلاقة بين مصر ودار الخلافة فى عصر أصحاب الإقطاع

(عصر نفوذ الأتراك)

دكتورة

صفى على محمد عبد الله

مدرس بقسم التاريخ – كلية البنات

جامعة عين شمس

العلاقة بين مصر ودار الخلافة فى عصر أصحاب الإقطاع

(عصر نفوذ الأتراك)

دكتـــورة

صفى على محمد عبد الله

مدرس بقسم التاريخ – كلية البنات

جامعة عين شمس

مقدمة :

تدل دراسة الأحداث التاريخية الخاصة بنظم الحكم وأحوال المجتمع فى مصر الإسلامية [من خلال المصادر القديمة ، والوثائق البردية] ؛ علـــى أن العلاقة بين مصر ودار الخلافة قد مرت بأطوار مختلفة من الاتصــال الكلــى والانقطاع النسبى ، والاستقلال الذاتى ، ولكل فترة طابعهــا الخــاص الــذى استحدثته من السياسة العامة للدولة الرئيسة [دار الخلافة] ، تلــك الأوضــاع تتطلب فهماً دقيقاً لمجريات الأحداث للأطوار التى مرت بها تلك العلاقة والتى تحكمت فيها بقدر كبير العناصر المختلفة التى اعتمدت عليها [دار الخلافــة] فى إدارة شئون الدولة .

وتتعلق الدراسة بسياسة الدولة الإسلامية إزاء أراضى البلاد المفتوحــة فى الفترة التى شهدت تسلط العناصر التركية على الخلافة ومقدرات الدولــة ، وذلك منذ أواخر عصر الخليفة هارون الرشيد [١٧٠-١٩٣هـ/٧٨٦-٨٠٩م] حتى قبيل انتقال الخلافة الفاطمية واستقرارها بمصر [٣٥٩ هـ / ٩٦٩ م] .

شهدت تلك الفترة أحداثاً كان لها أكبر الأثر على تاريخ الخلافة العباسية، وعلى علاقتها بولاياتها وقد تأثرت مصر كثيراً بعلاقتها بدار الخلافة ، فكانت مصر كالمرآة ينعكس عليها ما يجرى فى دار الخلافة .

إطلالة تاريخية (تطور مفهوم العلاقة) :

بدأت إرهاصات تحديد العلاقة بين مصر ودار الخلافة تتشكل من أصولها التاريخية [اللغة والدين] [١] فى الفترة المبكرة من تاريخها .

استأثرت العلاقة الاقتصادية التى ربطت مصر بدار الخلافة باهتمام الخلفاء ، وكان دور مصر الاقتصادى مؤثراً إلى أبعد الحدود ، فكانت معيناً فياضاً للأموال والمؤن والغلال ، فقد امتازت مصر بثرائها وكثرة خيراتها ، أشارت إلى ذلك كتب الفضائل والمصادر التى تحدثت عن تاريخ مصر الإسلامية[٢] ، ولم يجهل العرب ثروة مصر قبل الفتح ، ولم تكن الخلافة لتغفل أمرها ، وليس أدل على ذلك من الرسائل المتبادلة بين الخليفة عمر بن الخطاب وواليه على مصر (عمرو بن العاص) عقب الفتح ، والتى كانت تدل على الاهتمام بجباية أموال مصر ، وقد أُثِر عن عمرو بن العاص قوله: " ولاية مصر جامعة " تعدل الخلافة " [٣] .

ظلت مصر تمير الحجاز منذ الفترة المبكرة من تاريخها الإسلامى[٤].

فى عهد الدولة الأموية، بدأت مصر تتحول إلى قاعدة إسلامية كبرى[٥]، وكانت سياسة خلفاء بنى أمية ترمى إلى استغلال مصر استغلالاً منظماً ،

---

(١) ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، طبعة تورى ١٩٢٢ ، ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ؛ المقريزى : الخطط ، طبعة بولاق ، ١٢٧٠ هـ ، جـ ١ ص ٧٨ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة، القاهرة ١٣٢٧ هـ ، حـ ١ ص ٦٤ ؛ د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

(٢) أبو عمر محمد بن يوسف (الكندى) : فضائل مصر ، القاهرة ، ١٩٧١ م ، ص ٢٧ .

(٣) ابن عبد الحكم: المصدر السابق ، ص ١٩٢ ؛ المقريزى: المصدر السابق ، ص ٢٤٧.

(٤) البلاذرى : كتاب فتوح البلدان ، ليدن ، ١٨٦٦ ، ص ٢١٦ .

(٥) د. حسين مؤنس: مصر ورسالتها ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ، ١٩٧١م ، ص ١١٣ ، ١١٤.

فنرى الخليفة سليمان بن عبد الملك [٩٦ – ٩٩ هـ/٧١٥–٧١٧م] يكتب إلى أسامة بن زيد التنوخى متولى خراج مصر: [احلب الأرض حتى ينقطع واحلب الدم حتى ينصرم][١] وكان عبيد الله بن الحبحـــاب، وقرة بن شريك[٢] (اللذين توليا خراج مصر) يمثلان سياسة الخلافة (الأموية) المالية أصدق تمثيل .

لما قامت الدولة العباسية فاقت سياستهم الماليـــة فـــى مصـــر العهـــود السابقة[٣] من أجل ضمان الحصول على دخل مصر ، وقد ظهرت فى العصر العباسى مسألة ضمان الوالى لخراج مصر كله ، وكان الخليفـــة أبـــو جعفـــر المنصورل [١٣٦ – ١٥٨ هـــ / ٧٥٤ – ٧٧٥ م] أول من أراد إدخالها فى مصر[٤] ، وذلك أثناء ولاية محمد بن الأشعث[٥] (١٤١ – ١٤٣هـــ) .

حدث تطور هام فى شئون الحكم والإدارة فى مقر الخلافة العباســـية ، وخاصة تلك الفترة التى ازداد فيها نفوذ العناصر التركية وتسلطها على شئون الحكم والإدارة مما كان له أبلغ الأثر على أوضاع وأحوال الدولة الداخليـــة ، وكذا على علاقتها بولاياتها .

تأثرت مصر بالنقلة فى شئون الحكم ، وشاركت فى أحداث العصـــر ، وتأثرت بمساوئه ومحاسنه،حيث لعبت العناصر المختلفة من الفرس والتـــرك دوراً كبيراً فى فى الحياة السياسية والاقتصادية، ليس فى دار الخلافة وحدها ، بل فى مصر أيضاً.

---

(١) أبو المحاســـن : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، طبعة دار الكتب ، ١٩٢٩م، جــ ١ ص٢٣١ .

(٢) المقريزى : الخطط ، جـــ ١ ص == ، جـــ ٣ ص ٤٩٢ ؛ أبو المحاسن : المصدر السابق، جـــ ١ ص ٢١٧ .

(٣) Grohman : Arabic Papyri, Vol. III, pp, 8, 48.

(٤) D. Zaky M. Hassan : Le Tulunides, pp. 243, 244

(٥) الكندى : الولاة والقضاة ، ص ١٠٩ ؛ المقريزى : المصدرالسابق ، جـــ ١ ص ٣٠١.

منذ عهد الخليفة العباسى هارون الرشيد [١٧٠ - ١٩٣ هـ/ ٨٧٦ - ٨٠٩ م] ، اتبع الخلفاء العباسيون سياسة إقطاع بعض أقليم الدولة العباسية لبعض الشخصيات، على أن يؤدوا مالاً معيناً للخلافة ، وقد أقطع الخليفة الرشيد إفريقية [تونس الحالية] لإبراهيم بن الأغلب (١٨٤ هـ/٨٠٠ م) (١) . كما قسم الرشيد أملاك الدولة بين الأمين والمأمون على أن يكون للمأمون القسم الشرقى ، وللأمين العراق وغرب العالم الإسلامى ، وما لبث المأمون أن أقطع أخاه المعتصم مصر .

لجأ الخلفاء العباسيون إلى هذا الأسلوب كوسيلة من وسائل الحكم ؛ ربما درءاً لأخطار محيطة بهم ، أو حلاً لمشكلة ، أو استرضاءً لبعض القادة الترك بعد ذلك وضمان ما يرد إلى بيت مال الخلافة ، أو الإبقاء على عدم انسلاخ بعض الولايات عن جسم الدولة ، فصار للإقطاع أسباب سياسية أفرزت نتائج اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى .

كان انتفاع مصر بدخلها فى العصر الأموى أكثر منه فى العصر العباسى ، لأن الولاة كانوا أكثر استقراراً من ولاة العصر العباسى ، ولذا ظهر فى الدولة الأموية شخصيات بارزة مثل عمرو بن العاص ، وزياد بن أبيه وعبد العزيز بن مروان(٢) .

تغيرت الأوضاع فى عهد الدولة العباسية، فقد قامت على أكتاف الفرس، ثم اعتمد العباسيون عليهم فى إدارة شئون الدولة ، ولذا نجد بين ولاة مصر من قِبَل خلفائها بعض ولاة من عناصر فارسية ، وكان آخر والى عربى على مصر - عنبسة بن إسحق الضبى [٢٣٨ - ٢٤٢ هـ] (٣) .

---

(١) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، الطبعة الأولى ، المطبعة الحسينية المصرية ، جـ ١٠ ص ٧١ .

(٢) د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، مكتبة دار التراث بالقاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٥ م ، ص ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٣) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، رفن كست ، دار الكتاب الإسلامى بالقاهرة (د.ت) ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ٢ ص ٢٩٤ .

كان للسياسة التى اتبعها العباسيون أثر بالغ فى اضطراب أحوال مصر المالية ، وذلك لكثرة تغيير الولاة ، وبسبب إقطاع مصر لبعض قواد الترك ، أو أولياء العهد ، وكان هؤلاء يؤثرون البقاء فى دار الخلافة ، ويرسلون من ينوب عنهم فى إدارة الولاية ، وكان همّ هؤلاء الولاة (نواب أصحاب الإقطاع) جمع ما يمكن جمعه من المال ، مما أدى إلى تدهور أحوال البلاد .

وإذا كنا بصدد الحديث عن [علاقة مصر بدار الخلافة فى عهود أصحاب إقطاع مصر] ينبغى لنا الإشارة إلى منشأ هذا النظام فى الإسلام ، وما صاحب ذلك من ظروف وملابسات أدت إليه ، ثم تطوره بعد ذلك إلى أن صار [وسيلة للحكم] (١) . بدأت بإقطاع الولاية (٢) . ومن الطبيعى أن يختلف الهدف فى كل مرحلة من المراحل التى مرت بها الدولة العربية الإسلامية ، فلكل فترة طابعها الخاص المستمد من ظروفها .

الإقطاع(٣) وتطوره وأثره على أوضاع مصر الاقتصادية :

ارتبطت كلمة إقطاع بالأرض ، التى شكلت العنصر الأساسى للحياة ، حتى أن لفظة – Feudum – التى يقصد بها غالباً قطعة الأرض ؛ جرى

(١) آدم ميز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، دار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٩٩، جـ ١ ص ١٥٢ .

(٢) إقطاع الولاية ؛ [إقطاع استغلال ، وهى ملك منفعة وحدها دون العين التى تكون فى ملك الغير [منذر عبد الحسين : الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ، بغداد . منشورات وزارة الإعلام، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٧٧ م، ص ٢١٠ . ويحق لمالك المنفعة الاستفادة من العين استعمالاً واستغلالاً ، ولا يحق له التصرف فيها [د. على الخفيف : الملكية فى الشريعة الإسلامية مع مقارنتها بالقوانين الغربية ، جـ ١ ص ١٧٤] .

(٣) الإقطاع : أن يقطع السلطان أرضاً ، فتصير له رقبتها وتسمى تلك الأرضون قطائع ، واحدتها قطعية ، والإقطاع نوعان ؛ الأول [إقطاع تمليك ؛ ويكون لصاحبه حق التصرف فيه بالبيع والإيجار ، والتوريث . وكان يمنح من الأرض التى ليس لها ملاك – النوع الثانى ؛ استغلال وليس لصاحبه حق التصرف فيه إلا حق استغلاله فقط ، ويعود مرة أخرى بعد مدة إقطاعه [الماوردى : الأحكان السلطانية والولايات الدينية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨ م ص ١٩٠ ، ١٩٨] .

اتخاذها للدلالة على النظام الإقطاعى[1] ، وكان " الإقطاع ضرباً من ضــروب تملك الأرض ، وهى ميراث قديم فى المشرق والمغرب " [2] .

يذكر المؤرخ الفرنسى (جيرار) فى وصف الإقطــاع : [أن الأرض أساس المجتمع الإقطاعى ، فمن تملك أرضاً صارت له أحقيــة فــى السـلطة والحكم بحسب ما بيده من الأرض سواء كانت هذه الأرض قطعة صــغيرة أم كبيرة] [3] .

اعتماداً على الواقع التاريخى ، فقد تشابه نظام الإقطاع الإســلامى فــى بعض مظاهره مع الإقطاع المعروف فى أوربا فى العصور الوســطى ، مــع احتفاظ الإقطاع الإسلامى بمميزات خاصة ، وفقاً للشريعة الإسلامية ، وبعض الاعتبارات التى أفرزها المجتمع الإسلامى .

وباعتبارها محور العلاقة ، صار ما ترتب على (الأرض) من مفــاهيم خاصة بتطور وضعيتها ، وما نجم عن تلك العلاقة من نتائج إيجابية وســلبية شكلت الأساس الذى قامت عليه الدراسة . محور الدراسة يقوم على العلاقة بين الثالوث [المُقطِع – الخليفة] ؛ الأمير الإقطاعى [المُقطع إليــه الأرض] ثــم الأرض وأيلولتها لأى منهما ، وقد خضعت قواعد العلاقة بين الأطراف الثلاثة للتبديل والتغيير نتيجة مؤثرات محلية وخارجية .

---

(١) د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادى ، حولية كلية الآداب – جامعة عين شمس ، م٤ يناير ١٩٥٧ م ، ص ١١٤ .

(٢) ميز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، جـ ١ ص ١٥٢ .

(٣) كويلابذ ، وفينوجرادوف ، الإقطاع فى العصور الوسطى فى غرب أفريقيا ، ترجمة محمد مصطفى زيادة ، الطبعة الثالثة ١٩٥٨ م ، ص ٢١ .

عرفت مصر (الإقطاع) منذ مرحلة مبكرة من تاريخها ؛ إبان خضوعها لحكم اليونان والرومان ، وكان لمصر تشريعاتها الخاصة بها [(١)] .

بعد فتح العرب لمصر ، تركت الأراضى لأهل البلاد ، ولم تقسم بين الفاتحين كما جاء بنص الوثيقة ، التى اصطلح عليها أهل مصر مع الفاتحين وهى أن [تكون للمصريين أرضهم وأموالهم ، لا يتعرض لهم فى شئ منها][(٢)]. وهكذا أبقى العرب أراضى مصر على حالها ، ولم يتعرضوا لها . وتشير أوراق البردى التى ترجع إلى القرن الأول الهجرى أنه كان يحق لأهالى مصر التصرف فى الأراضى التى يمتلكونها بالبيع والشراء والتوريث والهبة وذلك إلى جانب الملكيات الخاصة [(٣)] .

وجدت فى مصر أيضاً أراضى امتلكتها حكومة العرب ، وهى الممتلكات الخاصة التى كانت للأباطرة أو التى هرب أهلها أو هلكوا زمن الفتح ، فآلت ملكيتها إلى الخليفة ، وكان له حق التصرف فيها ، وكان تصرفه هذا لا يمس حقوق الأهالى ولا ينتقص الصلح الذى أعطاه العرب للمصريين[(٤)] ، وكانت حكومة العرب تتبع فى الانتفاع بالضياع التى استولت عليها طريقة الإقطاع[(٥)].

---

(١) د. زبيدة عطا : الأرض والفلاح بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ م ، ص ٢٧ .

(٢) ابن عبد الحكم : فتوح البلدان ، ص ٦٤ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٢٩٢ : ٢٩٤ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ١ ص ٥١ .

(٣) جروهمان : الأوراق البردية العربية ، جـ ١ ص ١٢٩ : ١٤٦ .

(٤) د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، ص ٤٨ .

(٥) يقصد بهذا النوع من الإقطاع : إقطاع استغلال فقط ، وليس لصاحبه حق التصرف فيه إلا استغلاله فقط ، ويعود للدولة مرة أخرى بعد انتهاء مدة إقطاعه [الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٩٠ : ١٩٨] هذا من الناحية الفقهية النظرية ، وتشير الأحداث فى عهد الدولة العربية إلى عدم التزام بعض الخلفاء بهذا المفهوم الفقهى .

عرف العرب فى الجاهلية الإقطاع – فقد منح كسرى أبرويز (فى أواخر القرن السادس الميلادى) لإياس بن قبيصة الطائى – عامله على عين التمر والاها إلى الحيرة ثلاثين قرية على الفرات طُعمة له [١] .

اقتربت النظم الإقطاعية فى عهد الدولة العربية فى بعض مظاهرها من الإقطاع المعروف فى الغرب فى العصور الوسطى ، مع احتفاظ الإقطاع الإسلامى بمميزات خاصة وفقاً للشريعة الإسلامية ، يذكر د. السيد الباز العرينى [أن بداية الإقطاع لم يكن له من صفة إقطاعية إلا فى كونه يشبه ما هو معروف عند البيزنطيين بلفظة Emphyteutis وهو الطعمة أى منح قطعة من الأرض لشخص يعيش عليها ، ولم يفرض عليه إلا إيجار منخفض] [٢] .

تعددت مسميات الإقطاع وأشكاله ، وجرت دراسات مستفيضة عن أصله ، ودارت مناقشات بين الفقهاء عن أحكام الأراضى التى صارت فى حوزة المسلمين، ويدل على ذلك ثبوت المصطلح فى المصادر القديمة[٣] ، وكتب الفقه[٤] .

---

(١) الأصفهانى : الأغانى ، طبعة بولاق ، جـ ٢٠ ص ١٣٤ . والطُّعمة : " الأرض التى تدفع إلى رجل ليعمرها ، ويؤدى عُشرها وتكون له مدة حياته ، فإذا مات ، ارتجعت من ورثته [الخوارزمى : مفاتيح العلوم ، ص ٦٠] .

(٢) الإقطاع فى الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادى (دراسة مقارنة) ص ١٤٦ .

(٣) انظر : اليعقوبى : البلدان جـ ٢ ؛ البلاذرى : فتوح البلدان ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ ٧ ؛ القلقشندى : مآثر الأناقة فى معالم الخلافة .

(٤) من المصادر الخاصة بالفقه والأحكام ؛ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم : كتاب الخراج ، يحيى بن آدم القرشى ، كتاب الخراج ؛ أبو يعلى الفراء : الأحكام السلطانية ؛ الماوردى: الأحكام السلطانية والولايات الدينية ؛ القاسم بن سلام : كتاب الأموال .

وبينما كان الخليفة عمر بن الخطاب يبدى تحفظاً شديداً فى المنح والإقطاعات، إلا أن تلك السياسة قد تغيرت فى عهد الخليفة [عثمان بن عفان ٢٣ - ٣٥ هـ / ٦٤٤ - ٦٥٦ م] ، حيث بدأ بالتغيير فى السياسة المالية ، وتوسع فى منح الإقطاعات أكثر من غيره [١]، حيث أقطع الصوافى لأقاربه[٢]، والمقربين إليه[٣] ، ولكن الخليفة عثمان بن عفان شرط على من أقطعه إياها أن يأخذ منه حق الفئ[٤] ، وبقيت الأراضى المقطعة من الصوافى بأيدى أصحابها حتى نهاية العصر الأموى[٥] .

وبينما كانت سياسة الخليفة عثمان بن عفان تنطوى على الإسراف فى منح القطائع ، نجد أن الخليفة على بن أبى طالب [٣٥ - ٤٠ هـ / ٦٥٠ - ٦٦١ م] يحتاط فى إقطاع القطائع ، ويحذر واليه على مصر فى كتاب جاء فيه : [ولا تقطعن لأحد من حاميتك وحاشيتك قطيعة] [٦] .

---

(١) د. عبد العزيز الدورى : نشأة الإقطاع فى المجتمعات الإسلامية ، مجلة الاجتهاد ، عدد ١ ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٢٧٠ ،

(٢) د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية ، ص ١١٥ .

(٣) منح الخليفة عثمان بن عفان الإقطاعات للزبير وسعد بن أبى وقاص وابن مسعود ، وأسامة بن زيد ، وخباب بن الأرت [أبو عبيد القاسم بن سلام : الأموال ، دار الحداثة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٨ م ، ص ٢٧١] .

(٤) حق الفئ : دفع الخمس من غلة الأرض ، عملاً بالآية الكريمة : (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ) (سورة الحشر : آية ٧) . الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٥) أبو يوسف : كتاب الخراج ، ص ٥٧ ؛ الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٩٣ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٩٦ .

(٦) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١ ص ١٠٢ ؛ د. على إبراهيم طلخان : الإقطاع الإسلامى ، أصوله وتطوره ، دراسة مقارنة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، ١٩٥٧ ، ص ٥٨ .

تروى المصادر التاريخية أن الخليفة عمر بن الخطاب [١٣ - ٢٣ هـ/ ٦٣٤ - ٦٤٤ م] لم يقطع أحد بمصر إلا الإقطاع الذى منحه لابن سندر(١) ، حيث أقطعه أرض منية الإصبغ ، فلم تزل له حتى مات ، فاشتراها الإصبغ ابن عبد العزيز بن مروان من ورثته] (٢) . وكان الخليفة عمر بن الخطاب حريصاً على بقاء ولاية مصر خالصة لدار الخلافة ، يؤكد ذلك ما جاء بإحدى المكاتبات المتبادلة بينه وبين واليه على مصر [عمرو بن العاص] فيما يختص بأمر لخراج ، محذراً إياه ألا يركن إلى الانفراد بأمر مصر ، فذكر ما نصه : [سلام عليك ، فإنى أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو - أما بعد فقد عجبت من كثرة كتبى إليك فى إبطائك بالخراج ، وكتابك إلىّ ببنيّات الطرق ، وقد علمت إنى لست أرضى منك إلا بالحق المبين - ولم أقدمك إلى مصر أجعلها لك طُعمة ولا لقومك ولكنى وجهتك لما وجدت من توفيرك الخراج وحسن سياستك ، فإذا أتاك كتابى ، فاحمل الخراج فإنما هو فئ المسلمين ...] (٣) .

---

(١) كان ابن سندر غلاماً لزنباع الجذامى ، غضب عليه لأمر سئ رآه عليه فجذع أنفه وأذنيه ، فذهب ابن سندر للرسول ﷺ وشكى إليه زنباع ، فأعتقه الرسول ﷺ ، وأثر عن الرسول ﷺ قوله فى حق ابن سندر : [أوصى بك كل مسلم] فعاله أبو بكر ، فلما توفى أبو بكر طلب ابن سندر من الخليفة عمر بن الخطاب أن يوصى به فى مصر لرغبته فى الإقامة بها ، فأقطعه ألف فدان بها ، وعاش فيها [ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، تحقيق محمد صبيح ، القاهرة ١٩٦٨ م ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢) ابن عبد الحكم : المصدر السابق ص ٩٧ ، المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٩٦ . كانت تلك القطائع أو الإقطاعات تمنح من أراضى الصوافى والأراضى التى امتلكتها حكومة العرب فى مصر .

(٣) ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص ١٥٩ ، ١٦١ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٧٨ ، ٧٩ ؛ السيوطى : حسن المحاضرة ، جـ ١ ص ٦٤ ، ٦٥ .

تطور ظاهرة الإقطاع فى العصر الأموى :

حينما آلت الخلافة إلى الأمويين [٤١ هـ/٦٦١ م] انتشرت ظاهرة الإقطاع ، نتيجة ظهور أوضاع جديدة ، كان أولها ، تحول الخلافة إلى ملك عضود منذ عهد معاوية بن أبى سفيان، واستلزم هذا التحول استكثار الأنصار، وتكوين عصبية قوية لحماية هذا النظام الجديد ، فاتخذ الأمويون من الإقطاع وسيلة للتمكين لأنفسهم وأسرهم [١] ، وعمل الخلفاء والأمراء الأمويون على امتلاك الضياع الكبيرة فى أماكن متعددة من أقاليم الدولة ، وأصبحت لهم [ضياع بنى أمية – أو ضياع الخلافة] [٢] ، فصارت ملكاً للخلفاء الأمويين وذويهم ، حيث كانوا يتوارثونها ، هذا بالإضافة إلى ما كان لدى الكثيرين منهم من أراضى الصوافى[٣] . ومنذ عهد الخليفة عثمان بن عفان صارت أراضى [الصوافى التى كانت ببلاد الشام ؛ صارت بيد معاوية بن أبى سفيان طوال ولايته على بلاد الشام] [٤] .ولما تولى معاوية الخلافة ، استولى على الكثير من أراضى الصوافى ، وأقطع منها أهل بيته ، جاء فى الأثر [أن معاوية أخرج من كل بلد ما كانت ملوك فارس تستصقيه لأنفسها من الضياع العامرة ، وجعله صافياً لنفسه ، فأقطعه جماعة من أهل بيته] [٥] .

---

(١) د. على إبراهيم طلخان : المرجع السابق ، ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٢٨٨ ، ٣٨٢ ، ٤٥٠ . تكونت أراضى الصوافى ، من الأراضى التى لم يكن لها ملاك عند الفتح ... انظر هامش ، ص ٧ أبو يوسف : الخراج ، ص ٥٧ ، ٥٨ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) البلاذرى : المصدر السابق ، ص ١٨٧ ، ٣٨٢ .

(٤) ابن عساكر : التاريخ الكبير ، مطبعة روضة الشام ، ١٣٣٢ هـ ، جـ ١ ص ١٨٤ .

(٥) اليعقوبى : التاريخ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٨٠ م ، جـ ٢ ص ٢٣٢ .

استرضى معاوية أنصاره عن طريق منحهم الأراضى ، وظهرت باكورة إقطاع الولايات فى عهده ، وتقديراً للخدمات التى أداها " عمرو بن العـــاص " ولاه معاوية مصر على صلاتها وخراجها وجعلها له طُعمة بعد عطاء جنــدها والنفقة على إدارتها ، وهى ولاية عمرو بن العاص الثانية على مصر[١] .

أصبحت مصر ولاية تابعة للدولة الأموية منذ ٣٨ هـــ ، بالرغم من أن علياً بن أبى طالب ظل خليفة حتى سنة ٤٠ هـــ . وتعليل ذلك ؛ أنه لما اتفــق علىٌ ومعاوية على التحكيم ؛ غفل علىّ أن يشترط على معاوية ألا يقاتل أهــل مصر[٢] ، لذا أصبح معاوية فى حلٍ من قتال أهلها . ويذكر أبو المحاسن [أن معاوية طمع فى مصر لما اختلف أهل العراق على – علىّ – وكان معاوية قبل ذلك يهاب مصر لكثرة الشيعة بها ، وأن معاوية قصد باستيلائه على مصر أن يستعين بها على حرب – علىّ – حيث استشار خواصه ومن بينهم عمرو بــن العاص – فقال عمرو: [همك أمر مصر ، وخراجها الكثيــر وعــدد أهلهــا فتدعونا لنشير عليك فيها فاعزم وانهض ، فى افتتاحها عزك وعز أصحابك ، وكبت عدوك] [٣] .

كما منح معاوية أهل بيته الإقطاعات فى مصر . يذكر البلاذرى : [أن معاوية منح ابنه يزيد قرية بكاملها من قرى الفيوم ، فلما استعظم الناس هــذا الأمر ، وتحدثوا فيه ، استعادها منه ، وردها إلى ما كانت عليه] [٤] .

---

(١) الكندى : الولاة (كتاب القضاة) ، ص ٣١ ؛ المقريزى : الخطط ، جـــ ٢ ص ٣٧٧ ط. بولاق ص ٣٠٠ .

(٢) الكندى: المصدر السابق، ص ٢٨ ؛ المقريزى: المصدر السابق، جـــ ٢ ص ٣٧٧ ؛ د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، ص ١١٦ ؛ برنارد لويس :العرب فى التاريخ ، ص ٨٦ .

(٣) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـــ ١ ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٤) فتوح البلدان ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ .

يذكر برناردو لويس [أنه منذ زمن معاوية أخذ عدد الملاك العرب يزداد زيادة مضطردة ، وكانوا يمتلكون الأراضى بطريقتين : إما بطريق شرائها من المالكين غير العرب ، أو بطريق منحها لهم على يد الحكومة العربية] (١) .

سار خلفاء بنى أمية بعد معاوية على سياسته فى منح الإقطاعات(٢) ، فكانوا يقطعون ولايات الدولة الغنية لأمراء الأسرة الأموية ، ومن هؤلاء الأمراء الذين حكموا مصر - عبد العزيز بن مروان [٦٥ - ٨٤ هـ / ٦٨٤ - ٧٠٣ م] (٣) .

وحكم مصر كالأمير المتوج ، فقد عاش فى ترف بالغ ، وكان يحوز أملاكاً واسعة(٤) ، وقد تصرف عبد العزيز بن مروان فى منح الإقطاعات لأهله من الأراضى الخراجية ، [فمنح أخاه عمر بن مروان قطيعة بمصر ، فابتنى بها قصراً، ومنح ابنه الإصبغ بن عبد العزيز القطائع أيضاً] (٥)، وعندما أراد أن يُعمر حلوان، اشترى عبد العزيز بن مروان من الأقباط أرضاً، ودفع ثمنها عشرة آلاف دينار (٦)، واشترى ابنه [الأصبغ بن عبد العزيز بن مروان] قطيعة ابن سندر من ورثته ، وعرفت بمنية الإصبغ ، وكانت من أفضل القطائع بمصر " (٧) .

---

(١) العرب فى التاريخ ، تعريب نبيه أمين فارس ؛ محمود يوسف زايد ، بيروت ١٩٥٤ م، ص ٩٤ .

(٢) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٠ ، ٢١٣ .

(٣) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ٤٩ ؛ المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٢٠٩ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ١ ص ١٨٣ .

(٤) برنارد لويس : العرب فى التاريخ ، ص ٩٥ .

(٥) ابن عبد الحكم : فتوح مصر وأخبارها ، ص ٧٣ .

(٦) ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ ؛ أبو المحاسن : المصدر السابق، جـ ١ ص ٢٨٢ .

(٧) ابن عبد الحكم : المصدر السابق ، ص ٩٦ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ٩٦ ؛ د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، ص ٤٩ .

ابتداءً من الخليفة عبد الملك بن مروان سمح خلفاء الأمـويين بشـراء الأرض الخراجية [(١)]، وهذه كان يجوز بيعها أو شرائها [(٢)] ، ثم أصبحت ملكاً خاصاً بالأفراد [ضياع] [(٣)] . وقد نشأ عن ذلك تحول هذه الأرض إلى أرض عشرية . وقد دفع الأمويون عن ضياعهم تلك " العشر " [(٤)] . وقـد أدى ذلـك بمرور الوقت إلى انتقاص موارد الدولة من الخراج [(٥)] ، إذ كانـت الضـياع تشغل مساحة من أجود الأراضى الزراعية .

حاول الخليفة عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ/٧١٧ - ٧٢٠ م) ضمن إصلاحاته ، إعادة الحقوق إلى أصحابها والوقوف ضـد تنـامى المـد الإقطاعى، وردّ مظالم بنى أمية ، فنجده يعيد أرضاً لذمى اشتكى على العباسى من عبد الملك ، فرد عليه ضيعته [(٦)] .

عادت الأمور إلى نصابها بعد وفاة الخليفة عمر بن عبد العزيز ، حيث أعاد خلفاء بنى أمية سياستهم فى امتلاك الضياع[(٧)] .

---

(١) ابن عساكر : تاريخ دمشق ، جـ ١ ص ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٤٧ .

(٣) الضياع : جمع ضيعة ، وضيع ، ويعنى العقار والمنازل والأرض المغلة [ابن منظور: لسان العرب ن دار المعارف ، القاهرة ، جـ ٤ ص ٢٦٢٤ .

(٤) كان يدفع عن الأراضى التى امتلكها المسلمون العشر زكاة لها كما يزكى المسلم عن أنواع الأموال الأخرى ، والأراضى الخراجية هى التى كانت فى أيدى غير المسلمين . وكانت إذا باعها أصحابها للمسلمين يسقط عنها الخراج وتصير أرضاً عشرية ، وكانت أرض العشر ملكية خاصة ، لصاحبها حق التصرف فيها بالبيع والشراء [أبو يوسف : الخراج ص ٦٩ ؛ الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٤٧ ، ١٧٢ .

(٥) د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط ، ص ١٢٠ ، ١٢١ .

(٦) ابن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ، جـ ٤٥ ، ص ٣٥٨ .

(٧) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٨٤ ؛ الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، جـ ٤ ص ٢١٩ ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، حـ ٤ ص ٤٣١ .

أدت كثرة القطائع فى عهد الدولة الأموية إلى إضعاف موارد بيت المال[١] .

وقع المصريون تحت وطأة الأعباء المالية الكثيرة التى تطلبتها الخلافة الأموية ، وأصبح المطلوب منهم توفير المال اللازم لبيت المال وللمنتفعين من الولاة والموظفين[٢] .

يذكر المقريزى [أن خراج مصر انحط بعد عمرو بن العاص وعبد الله بن سعد بن أبى سرح لنمو الفساد مع الزمان وسريان الخراب فى أكثر الأرض ووقوع الحرب ، فلم يجبها بنو أمية وخلفاء بنىالعباس إلا دون الثلاثة ملايين ما خلا أيام هشام بن عبد الملك ، فإنه وصى عبيد الله بن الحبحاب عامل مصر بالعماره] [٣] .

تطور نظام الإقطاع فى عصر العباسيين ، وظهور (إقطاع الولاية):

حينما اعتلى العباسيون الخلافة " صادروا أراضى الأمويين " [٤] فآلت إليهم ضياع آل مروان ، وكانت كثيرة .

ظهرت فى العصر العباسى الأول الملكيات الكبيرة – فمنذ عهد هارون الرشيد ؛ اتبع الخلفاء العباسيون سياسة إقطاع بعض أقاليم الدولة العباسية ، لبعض الشخصيات على أن يؤدوا مالاً معيناً للخلافة . ويبدو أن تلك السياسة كانت حلاً لبعض المشاكل التى واجهت الدولة ، فلجأت إلى تلك " الوسيلة من وسائل الحكم " [٥] ؛ لدرأ الأخطار عنها . ويتضح من سيرة حكم الخليفة (الرشيد) ما يرجح هذا الرأى .

---

(١) د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط ، ص ١٢١ .
(٢) د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، ص ١٩٧ .
(٣) المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ٩٨ ، ٩٩ .
(٤) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .
(٥) ميز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابعالهجرى . جـ ١ ص ١٥٢ .

أقطع الخليفة هارون الرشيد إفريقية [تونس الحالية] لإبراهيم بن الأغلب [١٨٤ هـ / ٨٠٠ م] [١] يتصرف فيها مقابل تأدية خدمات مالية وعسكرية باسم الخلافة[٢] .

وقد اضطر هارون الرشيد أمام الظروف المضطربة لولاية إفريقية وما قام بها من حركات تمرد ؛ اضطر إلى قبول عرض واليه على الزاب [إبراهيم بن الأغلب التميمى] [٣] وهو عربى عرف بنفوذه وشخصيته ، مؤداه أن يليها على أن تبقى ولايتها وراثية فى أسرته ، لقاء أن يرسل إلى بيت المال فى بغداد كل عام أربعين ألفاً من الدنانير سنويا " [٤] ، وبالتالى لا ترسل إليه المساعدة المعتادة وقدرها مائة ألف ، التى كانت ترسل سنوياً إلى ولاة إفريقية من مصر[٥] . وهناك سبب آخر ذكره " ابن الأبّار " وفحواه ، أن حصول إبراهيم على هذه الولاية نتيجة فيما نجاحه فى الكيد للأدارسة[٦] .

---

(١) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك، جـ ١٠ ص ٢٧٩ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، جـ ٢ ص ١١٦ .

(٢) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ ٦ ص ١٥٤ .

(٣) ابن الأثير : المصدر السابق ، جـ ٦ ص ١٥٤ .

(٤) النويرى : نهاية الأرب ، ص ٢٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ؛ أبو المحاسن : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ١١٦ .

(٥) النويرى : المصدر السابق ، ص ٢٤ ، ١٠٠ ، ١٠١ ؛ أبو المحاسن : المصدر السابق، جـ ٢ ص ١١٦ .

(٦) الأدارسة : نسبة إلى أدريس بن عبد الله الذى فر إلى المغرب بعد انهزام أخوته فى موقعة الفخ بمكة ٦٩ هـ فى عهد الخليفة العباسى (الهادى) واستقر ببلدة " وليلى " قاعدة جبل زرهون ١٧٢ هـ ، وبايعه بربر أوربه بالإمامة ونجح حلفاؤه فى تأسيس دولة شيعية فى أقصى بلاد المغرب ، تطلع إدريس إلى توحيد المغرب وكان من الطبيعى أن يخشى الخلفاء العباسيون من مطامع الأدارسة فى المغرب ومصر. فاستجاب الرشيد لطلب إبراهيم بن الأغلب حتى تكون دولة الأغالبة فى المغرب الأدنى حاجزاً بين البلاد الخاضعة للدولة العباسية وبلاد الأدارسة فى المغرب الأقصى ... [ابن وردان : تاريخ مملكة الأغالبة ، تحقيق د. محمد زينهم عزب ، مكتبة مدبولى بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ م ، ص ٢٩ : ٣١ .

ويذكر د. حسين مؤنس بأن سياسة الرشيد كانت تهدف إلى تأمين ولاية إفريقية، لأنها كانت كل ما بقى لدولة بنى العباس فى الجناح الغربى لدولة الإسلام[١] . هكذا تحكمت الظروف السياسية فى قيام دولة الأغالبة التى استمرت إلى ٢٩٦ هـ . ويمكن أن نعتبر إقطاع إبراهيم بن الأغلب إفريقية باكورة ظهور [إقطاع الولاية] ، وهو الشئ الوحيد الذى لم يرد فيه نص (فقهى) ، وإن كان قد اشار إليه الماوردى فى الفصل الذى عقده غن [تقليد الإمارة على البلدان] [٢] ، حيث صنف هذه الدول ، على أساس أنها أمارة استيلاء ، يعرف أميرها بالأمير المسؤل ، وهو ينال من الخليفة العهد ، وله سك العملة ، على عكس أمارة الاستكفاء وأميرها قد يعزله الخليفة فى أى وقت ، وليس له سك العملة[٣].

ارتبط الأغالبة ارتباطاً وثيقاً بالخلافة ، كما أن العملة التى سكها إبراهيم ابن الأغلب ، كان عليها نقش : الخليفة[٤] ، وبالفعل ، فإن إبراهيم بن الأغلب وخلفه كفوا الخلافة العباسية أعداءها فى هذه النواحى[٥] .

وفى أخريات حكمه ، قسَّم هارون الرشيد العالم الإسلامى بين ولديه ، محمد الأمين ، وعبد الله المأمون ، وهذه القسمة كانت أول ظاهرة فى عهد الدولة الإسلامية ، إذ لم يسمع بها أو بمثلها من قبل ، ولا حتى فى أيام الأمويين ، إذ اتفق أن يتولى الأمين الأقاليم الغربية، ويتولى المأمون الأقاليم الشرقية ، كذلك كانت هذه البيعة فى صالح المأمون ، رغم حصول الأمين على لقب الخلافة ؛ فإنه لم تكن له سلطة على أخيه " وهذا التقسيم يتمشى مع

---

(١) ابن وردان : تاريخ مملكة الأغالبة ، ص ٣٢ .

(٢) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ٢٤ : ٢٩ .

(٣) الماوردى : المصدر السابق ، ص ٢٩.

(٤) د. محمود إسماعيل : الأغالبة ، سياستهم الخارجية ، القاهرة ١٩٧٢ م ، ص ٥٧ .

(٥) د. عبد المنعم ماجد : العصر العباسى الأول ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤ م ، ص ٢٥٦ .

الاختلاف العنصرى ، مما هدد وحدة الخلافة العباسية ، حتى أن البعض رأى أن فى هذا التقسيم فتنة ظاهرة[1].

كانت الدولة عند وفاة الرشيد [١٩٣ هـ/ ٨٠٩ م] قد بلغت أوج قوتها، ولكنه رأى تمزق الولايات فى وقته[2] . تولى الأمين الخلافة بعد وفاة والده ، وبعد فترة قصيرة أصيبت الخلافة بنكسة ، حيث نشب النزاع بين الأمين والمأمون حول الاستئثار بالحكم ، واستمرت بينهما الاضطرابات ، وتوالت الفتن [وتفتقت الدنيا من أقطارها] [3] . ثم انتهت الفتنة بقتل الأمين [١٩٨ هـ / ٧١٣ م] .

كان لتلك الأحداث نتائجها السيئة على مصر ، حيث سادتها الفوضى [١٩٣ - ١٩٨هـ] فتحزب فريق للأمين وآخر للمأمون ، كما ظهر فى تلك الأثناء بعض ذوى الأطماع للاستقلال بحكم مصر عن الخلافة ، ونجحوا فى ذلك إلى حد ما ، كما تطور الأمر إلى نزاع بين بعض القواد للاستئثار بالسلطة فيها ، " وأصبحت مصر بمثابة قطائع مقسمة بين أفراد وجماعات مختلفة كل منها مستقلة عن الأخرى، وهى كلها مستقلة عن الخلافة " [4] ، وقد استولى عبد العزيز بن الوزير الجروى على شرق الدلتا من شطنوف إلى الفرما . واستولى سرى بن الحكم الخراسانى الأصل على الوجه القبلى من مصر إلى أسوان عدا غرب الدلتا [5] ، واستطاع بعد ذلك أن يكوّن لنفسه ولأسرته من بعده ملكاً شبه مستقل دام نحو عشر سنوات " [6]. وكانت هذه الأسرة مقدمه لأسرة " أحمد بن

(١) المسعودى: مروج الذهب، جـ٢ ص٣٥٢ ؛ د. عبد المنعم ماجد: المرجع السابق، ص ٢١٠

(٢) د. عبد المنعم ماجد : العصر العباسى الأول ، ص ٢٩٢ .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم ، جـ ١٠ ، ص ٢٢٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٤ .

(٤) د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، ص ١٥٢ .

(٥) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ١٥٩ ، ٢٦١ .

(٦) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ص ٢٧٣ ، ٢٧٦ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٣١٠ ، ٣١١ .

طولون التى استقلت بمصر " [١] . كما استطاع الأندلسيين فى تلك الفتـرة أن يؤسسوا شبه جمهورية مستقلة عن الخلافة بالإسكندرية[٢] .

ألقت الفتنة بين الأمين والمأمون بظلالها أيضاً على الأوضاع الاقتصادية فى مصر فقام " الخارجون بجباية الضرائب لأنفسهم " [٣] . وجمع - الحروى - قمح أرض مصر كلها، ووضعه فى الأهراء تحت تصرفه حتى ندر وجوده، فحدثت مجاعة كبيرة بسبب ذلك[٤] . بعد أن تولى المأمون الخلافة [١٩٨ هـ/ ٨١٣ م] ، أوفد قائده عبد الله بن طاهر بن الحسين ليقضى على الفوضى التى سادت مصر ، والتى كادت فى أثنائها أن تكون مستقلة عن الخلافة فترة إحدى عشرة سنة ، لا ترسل إليها الخراج والأموال ، ولا ترضخ فيها لأوامر الخليفة، ولا تقبل العمال الذين يوليهم، وتمكن عبد الله بن طاهر أن يسيطر على الموقف داخل مصر ، وعادت مصر ولاية خاضعة للخلافة العباسية[٥] . وبعد رجـوع مصر لحوزة الدولة العباسية ؛ وهب المأمون " ابن طاهر - خراج مصـر ،

---

(١) د. سيدة كاشف : المرجع السابق ، ص ١٤٩ ، ١٥٢ .

(٢) الكندى : المصدر السابق ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ . خرج بعض الثائرين من أهل الأندلس مطرودين منها وذلك فى عهد أميرهم الحكم بن هشام [الرَّبَضى] على إثر وقعة الرَّبض بقرطبة ١٩٨ هـ فرسا فريق منهم بالقرب من الإسكندرية . ثم ملكوا الإسكندرية عنوة ٢٠٠ هـ إلى أن صالحهم عبد الله بن طاهر على الخروج من الإسكندرية ، فخرجوا إلى جزيرة كريت ٢١٢هـ . [الكندى : المصدر السابق ، ص ١٨٣ ، ١٨٤ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ١ ص ١٧٣ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة، جـ ٢ ص ١٥٨ .

(٣) ساويرس بن المقفع : سير الآباء البطاركة ، جمعية الآثار القبطية بالقاهرة ١٩٤٨م ، ص ٤٢٨

(٤) ساويرس بن المقفع : المصدر السابق ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٥) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١٠ ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ ؛ المقريزى : الخطط ، ص ٣١٠ ، ٣١١ .

وكان قدره ثلاثة ملايين درهم ، فوزعه ابن طاهر قبل مغادرته مصر " ، لم يلبث عبد الله بن طاهر أن تولى حكم خراسان [٢١٤ - ٢٣٠ هـ / ٨٢٩ - ٨٤٢ م] فكان يحكمها كملك مستقل ، ولكنه لم يقطع الولاء للمأمون ومن تولى بعده [١] .

لم يلبث محمد الزيادى أن أنشأ دولة وراثية فى أسرته فى بلاد (اليمن) ظلت من [٢٠٤ - ٤٠٧ هـ / ٨١٩ - ١٠١٦ م] وإمارته لها أصبحت إمارة استيلاء . وهكذا تعددت الولايات التى انفصلت عن الدولة العباسية خلال فترة حكم الخليفة [المأمون] وإن ارتبطت تلك الولايات بالخلافة برابطة الولاء وأصبح إقطاع الولاية أمر مسلم به .

وقد حدث أن أقطع المأمون أخاه المعتصم مصر والشام [٢١٣ هـ][٢] . ويبدو أن الفوضى التى أصابت مصر أثناء النزاع بين الأمين والمأمون وما أعقبها من أحداث كانت من الأسباب التى أدت إلى إقطاع المعتصم تلك الولايات الغنية ، وقد ثبت المعتصم من الحكام من ثبّت وعزل من عزل فى البلاد الخاضعة لحكمه - وتدل الأوراق البردية على أنه [٢١٧ هـ] كانت الأوامر والرسائل التى تصدر إلى الولاة باسم الخليفة المأمون يذكر فيها اسم المعتصم بجانبه [٣] ؛ ويشير نص آخر (بروتوكول) تاريخ (٢١٧ - ٢١٨ هـ) أن الأمير المعتصم كتب اسمه بعد الخليفة المأمون مع كيدر والى مصر [٢١٧ - ٢١٩ هـ] [٤] .

---

(١) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ٢٧٧ .

(٢) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ، ص ٢٧٩ .

(٣) جروهمان : المحاضرة الثالثة عن الأوراق البردية العربية ، ص ١١ .

(٤) جروهمان : أوراق البردى العربية ، دار الكتب المصرية ، جـ ١ ص ٤ ، المحاضرة الثالثة عن الأوراق البردية العربية، ص ١١ ؛ د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام، ص ٣٣ .

ويبدو أن الفوضى التى سادت مصر أثناء النزاع بين الأمين والمأمون وما أعقبها من أحداث ، أثرت كثيراً على الناحية المالية ، وقد ذكر المقريزى ؛ " أن خراج مصر بلغ فى أيام المأمون على حكم الإنصاف فى الجباية – أربعة آلاف ألف دينار ومائتى ألف وسبعمائة وخمسين ألف دينار] [١] . كان عصر المأمون أقل من عصر الرشيد من الناحية المالية ، إذ أخذت الدولة تنحدر عن الذروة[٢] وسيستمر هذا الانحدار فى العهود التالية [٣] .

عصر نفوذ الأتراك (مولد فئة وانقراض أخرى) :

توفى المأمون [٢١٨ هـ / ٨٣٣ م] [٤] وبايع الناس أبو إسحاق [المعتصم] [٢١٨ – ٢٢٧ هـ / ٨٣٣ – ٨٤٢ م] [٥] .

وفى مصر ، كان من أوائل ما اتخذ من إجراءات أنه كتب [٢١٨ هـ] إلى كيدر بن نصر الصغدى] الوالى على مصر يأمره بإسقاط من فى ديوان مصر من العرب وقطع العطاء عنهم ، ففعل ذلك[٦] . وعلى أثر ذلك ثارت

---

(١) المقريزى : الخطط جـ ١ ، ص ٨١ .

(٢) الذروة : يقصد زمن الخليفة أبو جعفر المنصور .

(٣) د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية فى الدولة الإسلامية ، ص ٤٤٩ .

(٤) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك، جـ١٠ ص٣٠٤ ؛ المقريزى: الخطط، جـ١ ص ٩٤.

(٥) الطبرى: المصدر السابق، جـ١٠ ص٣٠٤ ؛ المقريزى:المصدر السابق، جـ١ ص٩٤

(٦) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ١٩٣ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٩٤، ٣١١ . كان هذا العمل الذى قام به المعتصم مما أفاد الإسلام فى مصر وساعد على انتشاره بين المصريين ، كما كان له أكبر الأثر فى انتشار اللغة العربية ، إذ لم يكن بعد قرار المعتصم ما يحسد عليه العرب من نسل الفاتحين ، فبعد أن فقد العرب مركزهم (كطبقة اجتماعية متميزة) فى الدولة الإسلامية ، اضطروا إلى الانتشار فى الريف والاختلاط بالمصريين والتزوج منهم والاشتغال بالزراعة وغيرها ... [د. سيدة كاشف: مصر فى فجر الإسلام ، ص ٢٣٠ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٩٤] .

العرب بمصر، فخرج يحيى بن الوزير الجروى فى جمع من لخم وجذام وقال: هذا أمر لا يقوم فينا أفضل منه ، لأنه منعنا حقنا وفيئنا ، فاجتمع عليه نحو خمسمائة رجل ... ومات كيدر [٢١٩ هـ] وأُسِر يحيى بن الوزير الجروى(١). وكان لهذا الحدث آثار اجتماعية بعيدة الأثر " فانقرضت دولة العرب بمصر ، وصار جندها العجم والموالى إلى أن وليها الأمير أبو العباس أحمد بن طولون فاستكثر من العبيد(٢) .

استخدم المعتصم الأتراك بأعداد كبيرة ، وأدخلهم فى الجيش ، وقد استقدمهم من بخارى وسمرقند وفرغانة ، وغيرها من بلاد ما وراء النهر(٣) وربما الذى دعاه إلى ذلك عدم ثقته فى كل من العرب والفرس(٤) .

بدأت سياسة الخليفة (المعتصم) فى اعتماده على الأتراك ، فأقطع [لأبى جعفر أشناس ولاية مصر ٢١٩ - ٢٣٠ هـ] (٥) . فصارت له الولاية العامة ، فكان اسمه يذكر فى خطبة الجمعة مع الخليفة ، وما لبثت سلطته أن اتسعت ، " ففى ٢٢٧ هـ كانت تحت حكمه دولة تمتد من بغداد إلى آخر حدود المغرب . كما ضربت السكة باسمه الذى نقش على الموازين والمكاييل " (٦) .

---

(١) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ١٠٤ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٩٤ ، ٣١١ ، ٣١٢

(٢) المقريزى : الخطط ، جـ ١ ، ص ٣١٢ .

(٣) المسعودى : مروج الذهب ، جـ ٣ ص ٥٣ ؛ ابن كثير : البداية والنهاية ، جـ ١٠ ص ٢٩٧ ؛ السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٣١١ .

(٤) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١٠ ص ٢٧٩ .

(٥) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ١٩٣ - ١٩٥ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٣١٠ ، ٣١٢ .

(٦) جروهمان : المحاضرة الثالثة عن الأوراق البردية العربية ، ص ١٢ .

كانت تولية أشناس أثر لأخطر عمل قام به المعتصم ، وكانت له أبعد النتائج السياسية والاقتصادية ، وهو إدخال عنصر جديد فى الدولة بتكوين جيش من الأتراك ، وكان قد بدأ تسجيل الأتراك فى الديوان منذ عهد المأمون[1] .

بعد أن كان قادة الدولة من العرب الذين يشار إليهم بالبنان أمثال عمرو ابن العاص والحجاج ومعاوية بن أبى سفيان " أصبح قواد جيش المعتصم [أشناس وإيتاخ والأفشين " [2] ، ليس هذا فقط ولكن كان المعتصم وأشناس كالشريكين فى الحكم ، ففى ٢٢٥ هـ استخلف المعتصم (أشناس) إذ خرج فى رحلة ، فأجلس أشناس على كرسي ووشحه " [3] ، وكان هذا العمل من جانب المعتصم نقطة تحول فى تاريخ الدولة الإسلامية . وستظهر آثاره بالتدريج حتى تنتهى إلى النتائج الخطيرة التى تحدث فى أواسط القرن الثالث الهجرى ، والتى يوضع بها حد للعصر العباسى الأول ، ويبدأ عصر جديد له مميزاته الخاصة به ويكون أكبر هذه النتائج ضياع نفوذ الخلافة واستيلاء الأتراك على الحكم[4] وازدياد نفوذهم وتغلغلهم داخل ولايات الدولة الإسلامية .

كان من أولى النتائج المباشرة زيادة نفقات الدولة ، فقد صار الترك جنداً نظامياً كثير العدد ، ولابد أن تخرج رواتبه منتظمة ، ولم يكن لهؤلاء الجند ولاء الفرس الذين قامت على أكتافهم الدولة ، ولإطاعتهم ، بل كانوا أقوياء على المطالبة بحقوقهم جرآء إذ كانوا [عجماً جفاه لا يعرفون المداراة] [5] .

---

(١) البلاذرى : فتوح البلدان ، ص ٤٣٦ ، ٣٤٨ .

(٢) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١٠ ص ١٣٥ ، ٣٤٨ .

(٣) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ص ٣٦٢ .

(٤) د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ٤٥٤ .

(٥) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٢٩ .

كما أن المعتصم ومن تبعه من الخلفاء ؛ مكن لهم من النفوذ ورفعهم إلى أعلى مناصب الدولة، حيث منحوا الإقطاعات ، وسيعمدون إلى استغلال الدولة ، وابتزاز أموالها.

فى عهد الخليفة العباسى (الواثق ٢٢٧ - ٢٣٢ هـ / ٨٤٢ - ٨٤٧ م) ازداد نفوذ الأتراك قوة ، ففى " ٢٢٨ هـ ، توج الواثق (أشناس التركى وألبسه وشاحين بالجوهر" [١] ، وأصبح نائباً للخليفة ، فكان الواثق أول خليفة استخلف سلطاناً " [٢]، وكانت لاتزال إليه الولاية العامة على مصر .

توفى أشناس (٢٣٠ هـ) فأقطع الواثق مصر لإيتاخ التركى[٣]، ولم تقتصر سلطة إيتاخ على مصر ، فقد سيطر على ولاية المشرق من كور دجلة إلى خراسان ، بل نرى المتوكل على الله [٢٣٢ - ٢٤٧ هـ] يفوض إليه [٢٣٤ هـ] أمر الكوفة والحجاز وتهامة ومكة والمدينة ، مضافاً إليها مصر[٤] . وأخذ إيتاح يولى الولاة على مصر من قبله[٥] ودعى له على المنابر فى مصر بعد الخليفة العباسى .

سن هؤلاء الأتراك (أصحاب الإقطاع) سنة جديدة فى الإدارة ، فحين يعين أحدهم على ولاية خارج العراق كانوا يعينون وكلاء لهم لإدارة شئونها أما هم ، فلا يبرحوا العاصمة ، ليطلع على الأمور عن كثب ويحافظ على مركزه بين القوى المتنافسة فى البلاط وذلك لأن القائد التركى كان يدرك أن

---

(١) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١٠ ص ٢٩ .

(٢) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، ص ٢٢٦ .

(٣) الكندى : كتاب القضاة والولاة ، ص ١٩٦ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٣١٢ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، ص ٢٥٥ .

(٤) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١١ ص ٣٣ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٢ ص ٢٧٥ .

(٥) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

استبعاده عن جنده يعنى انتهاء نفوذه السياسى ، فقد كان كل فريق من هؤلاء الجند الأتراك متعصباً لقائده ، تعصباً للمنفعة والعطاء(١) .

ولى إتياخ مصر (لعلى بن يحيى الأرمنى) (٢) . ورغم إقطاع ولاية مصر لقادة الجند الترك ، إلا ان الخلافة لم تقطع صلتها بمصر ، ففى أثناء ولاية " هرثمة بن النضير الجبلى من قبل إيتاخ – ٢٣٣ هـ ، ورد كتاب الخليفة المتوكل على الله (٢٣٤ هـ) يأمره بترك الجدل فى القرآن " (٣) .

ومنذ عهد الخليفة الواثق ؛ زاد فساد الإدارة ، ولم تعد الدولة تأمن عمالها على أموالها ، فلجأت إلى المصادرة أوالتغريم كلما أشارت الأدلة إلى وجود خيانة " فقد أدى سليمان بن وهب كاتب إتياخ أربعمائة ألف دينار " (٤) . ولم يلبث – المتوكل على الله – أن أمر بالقبض على إيتاخ واستصفيت أمواله بمصر وغيرها وأخذت ضياعه وترك الدعاء له (٥) ، ثم أمر الخليفة المتوكل بضرب عنقه [٢٣٥ هـ] (٦)، وأسند الحجابة إلى قائد تركى آخر هو [وصيف].

نتيجة لتعاظم النفوذ التركى ؛ حاول الخليفة – المتوكل على الله – أن يحد من نفوذهم فقام بتقسيم الدولة بين أولاده الثلاثة : المنتصر ، والمعتز ، والمؤيد ، فأقطع مصر للمنتصر ولى عهده(٧) ، وللمعتز الأجزاء الشرقية ،

---

(١) فاروق عمر فوزى : الخلافة العباسية فى عصر الفوضى العسكرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ م ، بغداد ، ص ٦٤ .

(٢) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ١٩٧ .

(٣) الكندي : المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٤) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١١ ص ١٠ .

(٥) الكندى: الولاة وكتاب القضاة، ص١٩٧ ، ١٩٨ ؛ المقريزى: الخطط، جـ١ ص ٣١٢.

(٦) ابن الأثير : الكامل ، جـ ٧ ص ١٦ ، ١٧ .

(٧) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ٧ ص ٣٥٨ .

وللمؤيد أقاليم الشام(١) . بعد إقطاعه ولايةمصر أخذ المنتصر يولى من قبله عليها الولاة ، وكانت المكاتبات التى ترد إلى مصر ، عليها اسم الخليفة المتوكل إلى جانب ابنه المنتصر(٢) وربما كان ذلك ، محاولة من الخليفة لتقليص نفوذ الأتراك الذين وقفوا إلى جانب المنتصر(٣) ، وقد حاول المتوكل على الله القيام بعدة إجراءات عملية لهذا الغرض - " فقد أضاف المتوكل خزائن الأموال من جميع الآفاق ودور الغرب إلى المعتز ، وأمر أن يضرب اسمه على الدراهم (٢٤٠ هـ) (٤) ، وربما أراد المتوكل إبعاد المنتصر عن ولاية مصر ، بإقطاعها لوزيره الفتح بن خاقان . يذكر الكندى " أنه ٢٤٢ هـ ورد الكتاب بالدعاء للفتح بن خاقان فدعى له " (٥) .

ورغم أن المتوكل بإجراءاته تلك أراد أن يعيد قوة الدولة ، وسيطرة الخلافة ، إلا أن الأتراك تآمروا ضده ، " ثم باغتته جماعة من الأتراك برئاسة بغا الصغير، ولكن الذى قتله (باغر) ثم قتلوا وزيره الفتح بن خاقان وبايعوا لابنه المنتصر (٢٤٧ هـ / ٨٦١ م) .

كان قتل المتوكل بداية النهاية لسلطة الخليفة وقوة الخلافة العباسية ؛ ذكر صاحب الفخرى [أن الأتراك كانوا قد استولوا منذ مقتل المتوكل على المملكة ، واستصفوا الخلفاء ، فكان الخليفة بيدهم كالأسير، إن شاءوا أبقوه ، وإن شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه] (٦) وكان عنبسة بن إسحاق الضبى

---

(١) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ١٩٨ .

(٢) الكندى : المصدر السابق، ص١٩٨ ؛ الطبرى: تاريخ الأمم والملوك، جـ١١ ص ٦٢.

(٣) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١١ ص ٦٢ .

(٤) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ ٧ ص ١٧ ، ١٨ .

(٥) الكندى : المصدرالسابق ، ص ٢٠٢ .

(٦) ابن طباطبا : الفخرى فىالآداب السلطانية ، ص ٢٢٠ .

(٢٣٨ - ٢٤٢ هـ) آخر من ولى مصر من العرب ، وأظهر من العدل ما لم يسمع بمثله فى زمانه[١] .

ظهور الإقطاع الإدارى :

بعد مقتل الخليفة المتوكل على الله ، ولى الأتراك المنتصر (٢٤٧ - ٢٤٨ هـ / ٨٦١ - ٨٦٢ م) ولم تطل مدته أكثر من ستة أشهر[٢] . " وقد أقر المنتصر (يزيد بن عبد الله التركى) والياً على مصر وكان يزيد قد وليها من قبل المنتصر حينما كان صاحب إقطاع مصر (٢٤٢ هـ) وأخذ هذا الوالى أهالى مصر بالشدة[٣] .

لم يلبث قادة الأتراك أن انقلبوا على المنتصر ، فجردوه من كل شئ ، ويذكر المسعودى : [أن طبيبه الطيفورى سمّه بناء على طلب الأتراك الذين عزموا على التخلص منه قبل أن يتخلص منهم] [٤] .

تولى المستعين الخلافة (٢٤٨ هـ) ، حيث بايعه الجند الأتراك - فجعل [أتامش] وزيره[٥] - وعقد له [أقطعه] مصر والمغرب[٦] ، فكان هو الحاكم الحقيقى ، إذ فوض إليه الأمور، وأطلق يده فى بيوت الأموال فاكتسحه[٧] .

قُتل أتامش (٢٤٩ هـ) وثارت الفتن بين الجند وكثر الشغب فى بغداد وسامرا ، فنشبت حرباً أهلية طوال عام (٢٥١هـ / ٨٦٥م) .

---

(١) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ٢٠٢ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٣١٢ .

(٢) الكندى : المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

(٣) الكندى : المصدر السابق ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

(٤) المسعودى : مروج الذهب ، جـ ٤ ص ١٣٤ .

(٥) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١٢ ص ٨٤ .

(٦) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١١ ص ٨٦ .

(٧) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١١ ص ٩٤ .

دبر الأتراك قتل المستعين (٢٥٢هـ/٨٦٦م) وأصبحت الأمور فوضى وفرغت الخزائن لأن الأتراك انتهبوها[١] . ثم ولى المعتز الخلافة (٢٥٢ – ٢٥٥ هـ / ٨٦٦ – ٨٦٩م) [٢]. تأثرت مصر كثيراً من جراء تسلط العناصر التركية على شئون الحكم ، وتشير إلى ذلك وثيقة بردية تتضمن شكوى الأهالى بسبب الضرائب ترجع إلى عصر المعتز بالله (٢٥٢ – ٢٥٥ هـ) وولاية مزاحم بن خاقان التركى – الذى أقطعه المعتز مصر (٢٥٣ هـ) – وكان يلى خراج مصر حينئذ أحمد بن مدبر ، الذى عرف بتعسفه فى جبايته الخراج، ولم يلبث أن استجاب الخليفة للشكوى وكتب سجلاً بالتخفيف عن النصارى[٣] .

فى منتصف القرن الثالث الهجرى تغيرت الأوضاع فى العالم الإسلامى وأخذت تتجزأ رقعة الخلافة العباسية وبدأ المتغلبون وذوى الأطماع يظهرون مستغلين فترات الفوضى التى سادت دار الخلافة من جراء تسلط العناصر التركية على شئون الحكم والإدارة – ظهر يعقوب بن الليث الصفار فى الشرق – والداعى العلوى (صاحب الزنج) فى الجنوب، والحسن بن زيد فى الشمال وقويت الحركة الشيعية التى رفعت شعارات علوية كالإسماعيلية[٤].

أدت تلك الأحداث التى آلت إليها – الخلافة العباسية ؛ إلى ازدياد نفوذ أصحاب الإقطاع ، ونوابهم على ولايات الدولة الإسلامية حيث تطلعوا إلى الاستقلال بولاياتهم منتهزين ما آلت إليه أوضاع الخلافة .

---

(١) اليعقوبى : تاريخ ، طبعة ليدن ، جـ ٢ ص ٦٠٠ .

(٢) الطبرى : المصدر السابق ، جـ ١١ ص ٨١ ، ١٥٤ .

(٣) د. سيدة كاشف : الأرض والفلاح فى مصر الإسلامية . ص ١٩٨ ؛ ساويرس بن المقفع : سير الآباء والبطاركة ، ص ٤٠٥ .

(٤) د. عبد العزيز الدورى : دراسات فى العصور السياسية المتأخرة ، بغداد ١٩٤٥م ، ص ١١٣.

بين الولاية والإقطاع الإدارى :

عندما تطرأ الضعف إلى الخلافة، أصبح الجمع بين (الولاية والخراج) أكبر عون على استقلال الوالى ، فنرى أحمد بن طولون الذى قدم إلى مصر [٢٥٤ هـ / ٨٦٨ م] والياً على الصلاة ونائباً عن باكباك صاحب إقطاعها ، سرعان ما يتنازع مع أحمد بن المدبر صاحب خراج مصر ، ولم يبدأ استقلاله بمصر إلا بعد تخلصه منه (١) .

وبعد الإجراءات التى اتخذها أحمد بن طولون فى مصر بعد جمعه بين الولاية والخراج ، أصبح أحمد بن طولون المتصرف الوحيد فى ولاية مصر ، وما لبث أن اتخذ عدة خطوات مكنته من الاستقلال عن الخلافة واستطاع أن يمد نفوذه إلى بلاد الشام " وغدت له كل السلطات الحكومية وأن يستقل بما يقرره من ضرائب(٢) . وبعد أن تخلص (الموفق – أخ الخليفة المعتمد) من الأخطار المحيطة بالخلافة ، استطاع أن يستميل إليه أمير سوريا (لؤلؤ) الذى عينه ابن طولون على بلاد الشام وكان باستطاعة الموفق أن يقدم جيشاً لأمير سوريا ليضرب ابن طولون(٣) إلا أن الأوضاع أدت إلى الأخذ بتسوية سلمية مع مصر ، فحسّن المعتضد علاقته بالطولونيين وتزوج ابنة خمارويه بن أحمد ابن طولون الذى اعترف بالسيادة العباسية ، والتزم بدفع ضريبة سنوية ، وتنازل عن قنسرين والعواصم للسلطة المركزية " (٤) . ورغم استقلال مصر إلا أن تلك الإجراءات الأخيرة ، جعلت المقطع [الأمير الطولونى] فى هذه الحالة يماثل المقطع الأوربى(٥) .

---

(١) D. Zaky M. Hassan : Le Tulunides, Paris, 1933, pp. 63, 247

(٢) د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط ، ص ١٣٢ .

(٣) الخطيب : تاريخ بغداد ، جـ ٢ ص ١٢٧ .

(٤) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ٤ ص ١٨٥ ؛ ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ ٧ ص ١٧٥ .

(٥) د. السيد الباز العرينى : المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

الإقطاع الإدارى :

نعنى بهذا النمط من الإقطاع ، المكاسب التى حازها موظفو الدولة من وزراء وأصحاب خراج وكتاب ، وهى تدل على فساد الجهاز الإدارى ، لأنها لم تصدر بأمر من الدولة (الخلافة) وإنما كانت الرشاوى إحدى الوسائل للوصول إليها ، وقد ظهر ذلك واضحاً فى وقت إنحلال سلطةالخلافة وعدم إحكام قبضتها على البلاد ، من جراء مشاكلها الداخلية ، والأخطار الخارجية التى أحاطت بها ، وقد ظهر - هذا النمط الإقطاعى - فى مصر على أثر انهيار الدولة الطولونية [٢٩٢ هـ / ٩٠٥ م] حيث وقعت البلاد فى هوة من الفوضى السياسية والاقتصادية .

بدأت بوادر هذا النظام ، حينما ظهرت مسألة ضمان الوالى لخراج مصر كلها ، وذلك فى عهد الخليفة أبو جعفر المنصور[١] .

لم يظهر المتضمنون أو [الضامنون] فى صورة أصحاب إقطاع [٢] . يذكر د. السيد الباز العرينى [أن الفرق بين الضمان وعقد المقاطعة ، أن الأول يمنح لمدة قصيرة ، ويجوز العدول عنه ، ومن الطبيعى أن يحرص بعض الضامنين على أن يطول أجل عقودهم ، ويعملون على تخفيض ما التزموا به من ضرائب[٣] .

أما عقد المقاطعة (إقطاع الاستغلال) فلم يكن وراثياً من حيث المبدأ ، ولا يعطى مدى الحياة ، ومع ذلك فيجوز أن يظل الجندى على إقطاعه حتى وفاته ، وليس لأبناء الجندى (المقطع) الحق فى الإقطاع[٤] .

---

(١) D. Zaky M. Hassan : Le Tulunides, Paris, 1933, pp. 243, 244 ؛ د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، ص ٥٧ .

(٢) آدم ميز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ص ١٧٧ .

(٣) د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط ، ص ١٢٩ ، ١٣٤ .

(٤) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٧٣ ؛ د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط ، ص ١٣٢ .

أدى استفحال خطر هؤلاء المتضمنين أن صار لهم ما يشبه ما كان للأمير الإقطاعي من سلطات ، وإن كانت سلطة هؤلاء تتعلق بضرائب الأرض [الخراج وما يتعلق به] إلا أنهم قد حازوا الضياع الواسعة فقد كان [للوزير على بن عيسى[1] الضياع الواسعة . وقد فرّط في تضمين الشام ومصر ، وترك مالاً معجلاً على مال مؤجل لا يدرى ما يجرى فيه، وقد واجهه خصومه بذلك ، فلم يستطع أن يبرر هذا التصرف] [2] .

وكان المادرائيون[3] في مصر والبريديون[4] في المشرق كبار وسادة

---

(١) على بن عيسي: ينتمي على بن عيسى إلى أسرة قديمة من الكتاب، كان متهاوناً قليل المبالاة، حتى أنه لم يستطع أن يغير طبعه في كلامه عند مخاطبة الخليفة (المقتدر) . الجهشياري : الوزراء والكتاب ، ص ٣٢٢ : ٣٣٤ . وقد حاول أن يتدارك العجز في بيت المال بالاقتصاد في الأمور الصغيرة فأنقص أرزاق العمال والجند... [الجهشياري: المصدر السابق ، ص ٢٦٠ ، ٢٩٠ ؛ ميز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى ، ص ١٣٣ ، ١٣٤] .

(٢) الجهشياري : المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٣) المادرائيون : أسرة فارسية الأصل ، تنسب إلى ماذرايا أو مادرايا وهي قرية من أعمال البصرة وقيل من أعمال واسط ، وقد نزح إلى مصر كثير من أفراد هذه الأسرة ، والتحقوا بخدمة أصحاب إقطاع مصر ومن ينوبون عنهم ، وكانت بداية ظهورهم منذ دخول أحمد بن طولون مصر ، وقد وصل أفراد هذه الأسرة إلى الثروة والسلطان حتى دخول الفاطميين مصر . [د. سيدة كاشف : مصر في عهد الأخشيديين ، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٠ م ، ص ٣٩ : ٥٠ ؛ الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ٢٤٤ ؛ ياقوت الحموى : معجم البلدان ، جـ ٧ ص ٣٥٣ ؛ المقريزى : الخطط ، جـ ١ ص ٣٣٢].

(٤) البريدون : هم في الأصل ثلاثة أخوة على شأنهم أيام ضعف الدولة العباسية في عهد المقتدر بالله ومن خلفه ، وقد تقلدوا المناصب الهامة في الدولة . وكان رأس هذه الأسرة هو أبو عبد الله أحمد [الصابى : أقسام ضائعة من تحفة الأمراء ، تحقيق ميخائيل عواد، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٤٨ م ، ص ٧٤ ، ٧٥] .

إقطاعيين " [1] . ولم يفارقوا البلاد ، عكس الأمراء [أصحاب الإقطاع] الذين أنابوا عنهم أشخاص لإدارة الولاية .

تأثرت أحوال مصر فى الفترة الواقعة بين الدولتين الطولونية والإخشيدية؛ من نفوذ أصحاب الخراج ، والقواد العباسيين الذين كـان لهـم مـن النفـوذ والسلطان حتى استطاعوا عزل الولاة قبل الرجوع إلى الخليفة ، وكان أبـرز هؤلاء القواد مؤنسا الخادم[2] .

كان مؤنس الخادم من أكبر قواد العباسيين فى عهد الخليفة (المقتدر) [3]. قدم مؤنس الخادم إلى مصر من العراق على رأس جيش ، وكان معه جمع من الأمراء[4] . وقد تصرف مؤنس الخادم فى مصر كأمير إقطاعى دون العقد له على ذلك من قبل الخلافة ، فلم يلبث أن عزلْ " تكين عن ولاية مصر ، وأمره بالرحيل عنها (٣٠٢ هـ) وكتب إلى الخليفة بذلك " [5] . وكان مؤنس أثناء إقامته فى مصر مطلق التصرف فى أمورها ، وكان يلقب بالأستاذ ، بل كان يدعى له على المنابر بعد الخليفة على نحو ما كان يحدث لبعض كبار الأمراء الذين كانوا يقطعون مصر منذ بداية العصر العباسى الثانى[6] .

كانت مصر فى تلك الفترة ، مرتعاً للجيوش العديدة التى وفدت إليها من بغداد لقتال الفاطميين[7] والدفاع عن مصر – وقد حدث أن جهز القـائم ابـن

---

(١) د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط ، ص ١٢٢ .

(٢) د. سيدة كاشف : مصر فى عصر الإخشيديين ، ص ٣٩ .

(٣) ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ ٨ ص ٣١ ؛ أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٣ ص ١٧٣ .

(٤) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ٢٧٣ .

(٥) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٣ ص ١٧٣ .

(٦) الكندى : المصدر السابق ، ص ١٩٤ ؛ جروهمان : المحاضرة الثالثة عن الأوراق البردية ، ص ١٢ ؛ د. سيدة كاشف : المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٧) فى عهد الخليفة العباسى المقتدر (٢٩٥ – ٣٢٠ هـ) نجح (الشيعة) فى إقامة الخلافة الفاطمية بالمغرب ولم تستطع الخلافة العباسية الحراك تجاه هذا الخطر المحدق بها ، مشغولة بمشاكلها الداخلية [ابن الأثير : الكامل فى التاريخ ، جـ ٨ ص ٧٦ ؛ المسعودى : التنبيه والإشراف ، ص ٣٧٧ . وكان على مصر درأ الخطر القادم إليها من الغرب قاصداً الخلافة .

الخليفة الفاطمى المهدى جيشاً (٣٠٨ هـ) لمهاجمة مصر ، فسارت الجيوش العباسية بقيادة مؤنس الخادم وأوقعت بالفاطميين عدة هزائم وفر القائم بفلول جيشه إلى برقة ، وكان لانتصار مؤنس الخادم وقع عظيم فى بغداد فخلع عليه الخليفة ولقبه بالمظفر (١) .

فى أثناء فترة الانتقال بين سقوط الطولونيين (٢٩٢ هـ) وقيام الدولة الإخشيدية (٣٢٣ هـ) ، ساءت أحوال البلاد ، بسبب النزاع فى حكم البلاد ، ومطالب الجند الذين وفدوا من دار الخلافة للاشتراك فى صد هجمات الفاطميين على مصر ولم يلبث أن جاءت أوامر الخليفة – القاهر – بأن يقوم محمد بن على الماذرائى بتدبير أمر البلاد والشئون المالية ، تطورت الأحداث بعد ذلك فى صالح الماذرائيين الذين كانوا ينفذون من تدبير الشئون المالية إلى السيطرة على معظم مرافق الإدارة فى مصر (٢) .

كان لمحمد بن أبى بكر الماذرائى سلطاناً واسعاً فى مصر منذ قدومه إليها (٣٠٢ هـ) فقد قُلِّد فى هذه السنة أعمال مصر والإشراف على أعمال الشام وتدبير الجيوش" (٣)، ذكر ابن زولاق " أن أبو بكر كان أمير البلد فى الحقيقة " (٤).

وفى عهد الخليفة العباسى الراضى بالله (٣٢٢ – ٣٢٩ هـ) كان تدبير الأمور فى مصر لمحمد بن على الماذرائى فقد جاء فى تقليد الراضى له ما نصه : " إن الأمر يصير إليك فتقلد من شئت وتصرف من شئت " (٥) ، هكذا

---

(١) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ، جـ ٣ ص ٣٠٣ .

(٢) د. سيدة كاشف : مصر فى عصر الإخشيد ، ص ٣٨ .

(٣) الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، جـ ١٢ ص ٢٣ ؛ الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ص ٢٦٩ .

(٤) الكندى : الولاة وكتاب القضاة ، ملحق أخبار القضاة ، ص ٥٢٧ .

(٥) ابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ، الجزء الأول ، من القسم الخاص بمصر ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ١٠ ، ١١ .

" كان الماذرائيون يؤثرون أن يحكموا مصر فعلاً لا إسماً عن طريق إحكام قبضتهم على أموال مصر ، وأن يكونوا مع الولاة بمثابة – أمير الأمراء – مع الخليفة فى بغداد " (١) .

امتد نفوذ الماذرائيين حتى أصبحت مصر والشام فى يدهم من الناحيتين المالية والاقتصادية ، وامتد نفوذهم إلى العراق ، وجمع الماذرائيون ثروة عظيمة فقد كان " لأبى زنبور الماذرائى وابن أخيه محمد بن على فى مصر مائة فرسخ ريع من الضياع " (٢) . و " ملك أبى بكر الماذرائى من الضياع الكبيرة ما لم يملكه من قبله أحد ، فبلغ إيراد ضياعه أربعمائة ألف ومثل – فى كل سنة سوى الخراج " (٣) . ولا ريب فى أن أهم الوسائل التى جمع بها الماذرائيون هذه الثروة الطائلة ضمانهم خراج مصر والشام فى بعض السنين فكانوا يجمعون من المال أكثر مما يدفعون إلى بيت مال الخلافة ، محتجين بكثرة نفقات الجند " (٤) .

وهكذا أدى استفحال خطر هؤلاء المتضمنين إلى ما يشبه ما كان للأمير الإقطاعى من سلطات ، وإن كانت سلطة هؤلاء تتعلق بضرائب الأرض (الخراج) إلا لأنهم قد حازوا الضياع الواسعة ، وصارت علاقتهم مباشرة بدار الخلافة ، وزادت تدخلاتهم فى السلطة السياسية ، فاتصلوا بالخلفاء وبذلوا لهم الهدايا (٥) ، وليس أدل على ذلك بما فعله [أحمد بن المدبّر] فى محاولاته إبعاد أحمد بن طولون عن ولاية مصر – وما فعله الماذرائيون

(١) د. سيدة كاشف : المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٢) هلال الصابى: تحفة الأمراء فىتاريخ الوزراء، بيروت، ليدن ١٩٠٤م، ص ٩٣ ، ٩٤.

(٣) ابن سعيد : المصدر السابق ، ص ١٦١ ، ١٦٣ .

(٤) مسكويه : تجارب الأمم ، جـ ٥ ص ١٠٦ .

(٥) كان بذل الأموال فى سبيل الحصول على المناصب والبقاء فيها من الأمور الشائعة منذ القرن الثالث الهجرى . [هلال الصابى : تحفة الأمراء فى تاريخ العذراء ، ص ٣١٩ – ٣٢١ ؛ ابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ، جـ ١ من القسم الخاص بمصر ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ ؛ آدم ميز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ص ١١٦ .

فى تعيين وعزل الولاة ، وكذا اتصالهم بالفاطميين – فالمال والجاه اللذان وصلا إليهم عن طريق علاقتهم بالسلطة المتمثلة فى الخلافة ، أوصلوهم إلى مكانة رفيعة ، فصاروا فى طبقة اجتماعية متميزة ، حيث اقتنوا الثروات الطائلة والضياع ، وكان لهم الحرس الخاص والعبيد(١) . وعلى الرغم من ثبوت مفاسد عمال الخراج – مثل الماذرائيون وغيرهم بسبب الرشاوى وتكوين الثروات على حساب الأهالى، إلا أن العقوبات كانت مخففة ، حيث اكتفى الخلفاء بمصادرة(٢) الأموال دون السجن أو القتل – والمصادرة ظاهرة خطيرة تدل على الارتباك المالى فى الإدارة للحصول على الأموال بتسلط الدولة على كبار (الأمراء الإقطاعيين) الذين يعرف عنهم الثراء(٣) . تروى المصادر أنه [بعد مصرع – إيتاخ – صاحب إقطاع مصر ؛ أخذت ضياعه واستقصيت أمواله بمصر وغيرها] (٤) . كان نظام المصادرة فى أوائل القرن الرابع الهجرى ضرب من ضروب العقاب ، وبعد ذلك صار كل من كانت له صلة بالحكومة مشتبهاً فى نقاوة يده ، فكان يصادر بين حين وآخر(٥) . يروى ابن سعيد [أن الإخشيد صاحب مصر ، وكان رجلاً مالياً ماهراً هو

---

(١) عريب بن سعد : صلة تاريخ الطبرى ، جـ ١٢ ص ٣٩ ؛ هلال الصابى : تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، ص ٩٢ : ٩٤ ؛ ابن سعيد : المُغرب فى حلى المغرب ، ص ٨٤ ، ٨٨ ، ١٦٣ .

(٢) ابن سعيد : المصدر السابق ، ص ١٦٣ ؛ آدم ميز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ص ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٩١ .

والمصادرة : هو المال الذى يلزم بدفعه وفاء لما ينسب إليه من اختلاس أو عقاباً على ما يوجه إليه من تهم

Dozy : Supplement aux Dictionnaires , Leyden, 1881, Vol. I, 822.

(٣) د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، ص ٤٦٢ .

(٤) الطبرى: تاريخ الأمم والملوك، جـ ١١ ص٣٣ ؛ المقريزى: الخطط ، جـ ١ ص ٣١٣.

(٥) ميز : المرجع السابق ، ص ١٥٧ ، ١٥٨ .

أول من نكب عماله بمصر مراراً، فهو مؤسس نظام مصادرة العمال وفــرض الأموال والغرامات عليهم " [1] .

وكانت تتبع بعض الطرق القانونية فى كثير من الأحيان ، قبــل الأخــذ بالمصادرة ، فكانت تعقد المناظرات ، وذلك بأن يتولى بعض خصوم الوزراء أو الموظفين المعزولين مساجلتهم بالحجج فى مجلس يعقــد لهــذا الغــرض ، لإثبات ما يوجه إليهم من تهم واختلاسات وإرغامهم على أن يدفعوا لبيت المال ما أخذوه من أموال الدولة[2] .

هكذا كان لضعف الدولة العباسية – الذى ظهرت بوادره فىنهايات القرن الثانى الهجرى ، أثر بالغ فى تسلط العناصر المختلفة من الفرس والترك التــى اعتمدت عليهم الدولة الإسلامية ، فحدثت تغيرات اقتصادية ، اجتماعية فى مقر الخلافة الإسلامية، انعكست على علاقة الدولة بولاياتها وكان من أهم التغيرات الاقتصادية ما يتعلق بوضعية الأرض باعتبارها قوام المنظومة الاقتصــادية – وقد انعكس على مصر ما كان يجرى فى دار الخلافة من أحداث وتطورات .

تبين من سير الحوادث التاريخية أن نظام الإقطاع كان وسيلة من وسائل الحكم اتخذتها الدولة العباسية لتسيير أمور الدولة ، وإن كان هذا النظام بعثــا لقديم ، إلا أنه أخذ صوراً ومسميات مختلفة وفقاً للأحداث التى مرت بهــا دار الخلافة وأصبح لكل منها أحكامه الخاصة به ، كان أبرز ما تمخض عنه هــذا النظام ما انعكس على الأوضاع الاقتصادية فى مصر خلال الفتــرة موضــع الدراسة .

---

(١) ابن سعيد : المغرب فى حلى المغرب ، جـ ١ من القسم الخاص بمصر ، ص ٣٩ ، ١٦ ، ١٦٣ ؛ ميز : المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

(٢) ابن سعيد: المغرب فى حلى المغرب، جـ١ من القسم الخاص بمصر ، حاشية ص١٦٣؛ هلال الصابى : تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء ، ص ٣٦ ، ٥٧ ، ٧٧ – ٢١٣ .

اضطربت الأحوال المالية فى مصر بسبب إقطاعها لبعض قواد الترك ، الذين كانوا ينيبون عنهم من يدير مصالحهم فى البلاد ، فصارت لهؤلاء " الضياع الواسعة " بالإضافة إلى حق إدارة الولاية والانتفاع بدخلها ، فأصبحت أرض مصر الزراعية [الخراجية] موزعة بين أصحاب الإقطاع ، وكبار الملاك ، وأصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة ، فضلاً عن الأعداد الكبيرة التى تستأجر الأراضى الزراعية – وكان همّ هؤلاء النواب جمع ما يمكن جمعه من المال لأنفسهم أولاً ، ثم للخلافة وصاحب الإقطاع حتى يضمنوا بقائهم فى إدارة الولاية ، وبذلك أصبح دخل الولاية مقسماً بينهم ، فقل دخل الولاية .

أفرزت سياسة الإقطاع العديد من السلبيات ، أهمها سوء حالة الزراع ومالكى الأرض ، حيث فرضت عليهم الضرائب المجحفة ، فتكررت ظاهرة الهروب ، مما أدى إلى اضمحلال الأرض الزراعية ونقص الإنتاج . كما وصل الفلاح باعتباره عامل أساسى فى المنظومة الزراعية إلى حالة سيئة فى ظل هذا النظام الذى تحكمه المنفعة والاستغلال .

الأثر الاجتماعى :

كان هدف النظام الإقطاعى درأ الأخطار عن دار الخلافة ، والاستمرار فى سياسة مالية هدفها المحافظة على (إمداد بيت المال) بالأموال وإيجاد حلول بشتى الطرق للمحافظة على اقتصاديات دار الخلافة – وكانت تلك الحلول فى أيدى [أصحاب الخراج] ونواب أصحاب الإقطاع ، وكان فرض الضرائب والاشتطاط فى جمعها هو الحل الوحيد فى أيدى هؤلاء .

أصبحت هناك علاقات متباينة عبرت عنها الحالة الاجتماعية للفئات الإنتاجية للمجتمع ؛ كان أصحاب الإقطاع ونوابهم فى قمة الهرم الاجتماعى بما يمتلكونه من السلطة والمال ، ثم الطبقة الوسطى (ملاك الأراضى) وأما

الطبقة الدنيا فكانوا هم الفلاحون والأجراء الذين كانوا فى مستوى متدنى من المعيشة، من جراء الضرائب المفروضة عليهم .

وحينما كانت تتعرض (دار الخلافة) للأخطار ، كانت مصر مطالبة بتغطية نفقات الجند (الخلافى) وكان يعقب ذلك زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتغطية النفقات ، يتضح ذلك من مطالبة (أصحاب الخراج) المنزائيين للخليفة العباسى حينما اشتدت وطأة هجمات الفاطميين) على مصر من الغرب .

ظواهر اقتصادية :

أدى تدهور الحياة الاجتماعية لقاعدة كبرى من المجتمع (الفلاحين والعمال) إلى الركود التجارى بالإضافة إلى تعرض المزارعين وأصحاب الأراضى للضرائب ؛ تعرضت هذه الشريحة للضرر نتيجة لكوارث الطبيعية (الزلازل ، الفيضانات) التى كانت تحدث أضراراً فادحة بالأراضى ، فى وقت ضعفت فيه مساعدتهم من قبل الدولة نظراً لتشعب مشاكلها .

كان النظام المالى الخاص بأرض مصر منظماً إلى حد أن أولو الأمر فى الإدارة العامة للبلاد (عمال الخراج) كانوا بعيدين عن الاتصال المباشر بدافعى الضرائب من الفلاحين[١] .

أشارت العملة المتداولة وما وجد بها من كتابات وإشارات إلى مدى استقلال مصر أو تبعيتها لدار الخلافة ، كما نصت إيصالات الخراج على نوع الدنانير المدفوعة فكان يكتب فيها ، أنها " على وزن بيت المال " أو " بنقد بيت المال ووزنه " أو أنها " من العين المعسول " [٢] .

---

(١) د. سيدة كاشف : الأرض والفلاح فى مصر الإسلامية ، ص ١٩٣ .

(٢) د. سيدة كاشف : المرجع السابق ، ص ١٨٩ . والعين فى لغة العرب : العقود والذهب عامة ، والعين المعسول ، وعين كل شئ النفيس منه [ابن منظور / لسان العرب ، ط ١ ص ٣٠٥ ؛ ٣٠٦ – والعين المعسول – الدينار – الجيد .

خضعت السكة فى مصر للسكة الإسلامية ، وهذا مظهر من مظاهر التبعية ، ولم تستقل سكة مصر عن السكة المستعملة فى الخلافة إلا بعد أن استقلت عنها فى عهد أحمد بن طولون " (١) .

تميزت الملكيات الخاصة ببقائها فى أيدى حائزيها فكانت [إما تأتى هبة من الدولة (مثل إقطاع ابن سندر) وإقطاعاً منها [قطائع - أو قطيعة] (٢) - أو وراثة أو شراء بالإضافة إلى الأراضى التى حازها (أصحاب الخراج من المتقبلين أو المتضمنين) الذين لجأت إليهم الحكومة فى جمع الضرائب .

صار للإقطاع ضربان - إقطاع استغلال وهو ما تمخض عن الطُّعْمة - وهو الذى قامت عليه الدراسة - وهو المصنف تحت الإقطاعات الكبرى ، ثم إقطاع الولاية ثم الإقطاع الإدارى الذى كان غير واضح المعالم والراجح أنه كان ينتهى بمهمة أصحاب الإقطاع من موظفى الدولة (عمال الخراج - الوزراء) . كان المقطع ينال من حيث المبدأ خراج الإقطاع الأرض ، وليس له سيطرة على المشتغلين بها ، ويخضع لسلطة الحكومة ، ويجوز نزع إقطاعه إذا لم يلتزم ، ثم تحدد أمد الإقطاع بعد ذلك . أما النوع الآخر فهو ما ذكرناه آنفاً .

شاعت فى مصر منذ سنة ٢٧٨ هـ بعض الألفاظ والمصطلحات المستوردة من العراق وشرق العالم الإسلامى ، مثل كلمة [جهبذ وجهابذة]

---

(١) المقريزى : شذور العقود فى ذكر النقود القديمة ، القسطنطينية ١٢٩٨هـ ، ص ١٢ ؛ د. سيدة كاشف : مصر فى فجر الإسلام ، ص ٦٣ .

(٢) د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ . يذكر د. العرينى أن القطيعة عند المسلمين لم تكن أول الأمر سوى وسيلة لقيام طبقة متوسطة قوية تناهض نمو الإقطاعات الكبيرة وتطورها . د. الباز العرينى : المصدر السابق ، ص ١٣٠ ، ١٣٣ وما ذكره من المراجع .

التى حلت محل لفظ [جسطال] ، وجهبذ كان يستعمل فى العراق بمعنى المشرف على المالية أو الخبير المالى(١) .

من أبرز النتائج السلبية فى الفترة التى رزحت فيها مصر تحت وطأة أصحاب الإقطاع ونوابهم ، ظهور ألفاظ ذات مدلول اجتماعى مثل – الرشاوى – التدليس – العطايا – الهبات – الهدايا . وكان لها رد فعل عكسى مثل العزل – المصادرة والمناظرة .. وكان ذلك يدل على الفساد الإدارى ، وعدم الاستقرار .

كانت الخلافة العباسية حريصة على علاقتها بمصر ، رغم وقوعها تحت نفوذ (أصحاب الإقطاع) ، وما لبثت سلطة (الخلافة) أن انحلت من مصر نتيجة للأخطار التى تعرضت لها منذ منتصف القرن الثالث الهجرى [الصفاريين من الشرق ، الداعى العلوى (ثورة الزنج) من الجنوب ، هجمات القرامطة (الشيعة المتطرفون) من الغرب] .

أدى إنحلال سلطة (الخلافة) من مصر ، إلى تطور سلطة أصحاب الإقطاع ونوابهم ، حيث ظهرت الدويلات المستقلة فى مصر ، مثل الدولة الطولونية ، فقد كان أحمد بن طولون نائب صاحب إقطاع ثم ما لبثت دولته أن ظهرت ككيان إقطاعى غير مستقر نتيجة لتوتر العلاقة بينه وبين الموفق أخ الخليفة المعتمد والقائم بأمر الخلافة العباسية فى تلك الفترة ، ثم ظهرت الدولة الطولونية ككيان إقطاعى منتظم من عهد خمارويه بعد صدور أوامر الخليفة بتمكينه من حكم مصر وأسرته لمدة ثلاثين عاماً– وبعد زوال الدولة الطولونية، أصبحت مصر مرتعاً لأصحاب الإقطاع وذوى النفوذ من الولاة وأصحاب الخراج مثل [أسرة الماذرائيين] التى توارث أفرادها وظائف إدارية ومالية

(١) د. سيدة كاشف : الأرض والفلاح فى مصر الإسلامية ، ص ١٨٨ ، ٢٠٠ .

ولكن لم يشملهم كيان سياسى مستقر ، فظهروا كأمراء إقطاعيين بما أسند إليهم من إدارات .

آلت مصر إلى صاحب دمشق [محمد بن طغج الإخشيد] فكانت مصر طُعمة له فقامت الدولة الإخشيدية [٣٢٣ – ٣٥٨ هـ] وبعد وفاة مؤسس تلك الدولة تداعت الأحداث ، وسادت الاضطرابات فى مقر الخلافة العباسية ، وتعرضت مصر لبعض الكوارث الطبيعية – فكانت الزلازل التى أعقبتها الفيضانات والحرائق مما سبب أضراراً فادحة بالأرض المصرية فى وقت ضعفت فيه مساندة الخلافة ، فكثف الفاطميون (الشيعة) جهودهم لمهاجمة مصر من الغرب مستغلين ما آلت إليه البلاد من فساد ، حتى نجح الفاطميون فى الدخول إلى مصر وإقامة خلافة فاطمية فيها فى [٣٥٨ هـ / ٩٦٩ م] وبات هناك صراع من نوع جديد بين غريمين سياسياً وعقائدياً [الخلافة العباسية السنية ، والدولة الفاطمية الشيعية] فكلاهما له الحق فى منصب الخلافة طبقاً للموروث الشرعى ، ومنذ ذلك التاريخ تغيرت الأوضاع التى كانت تحكم العلاقة بين مصر ودار الخلافة ،ودخلت فى طور جديد من الصراع السياسى والعقائدى .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

١ – ابن الأثير (على بن أحمد بن أبى الكرم) المتوفى ٦٣٠هـ / ١٢٣٨م

● " الكامل فى التاريخ " ١٢ جزءاً – بولاق ١٢٩٠ هـ .

٢ – البلاذرى (الإمام أبى العباس أحمد بن يحيى بن جابر)

● " فتوح البلدان " ، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر – بيروت – لبنان ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٣ – البلوى (أبو محمد عبد الله بن محمد بن عمير بن محفوظ المدينى)

● " سيرة أحمد بن طولون " ، حققها وعلق عليها محمد كرد على – دمشق ١٣٥٨ هـ .

٤ – ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد المغربى) ت ٨٠٨هـ/١٤٠٥١٤٠٦م

● " المقدمة " القاهرة ١٢٤٨ هـ / ١٩٣٠ م .

٥ – ابن خلكان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم)

● " وفيات الأعيان " ، جزءان ، طبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .

٦ – ابن سعيد (على بن موسى المغربى) ت ٦٧٣ هـ / ١٢٧٥ م

● " المغرب فى حلى المغرب " ، عنى بنشره وتحقيقه د. زكى محمد حسن ، د. شوقى ضيف ، د. سيدة إسماعيل كاشف / القسم الأول من الجزء الخاص بمصر – القاهرة ١٩٥٣ م .

٧ – السيوطى (جلال الدين) ت ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م

● "حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة "، جزءان، القاهرة ١٣٢١هـ.

● " تاريخ الخلفاء " أمراء المؤمنين ، القاهرة ١٣٠٥ هـ .

٨ – الصولى الشطرنجى (أبو بكر محمد بن يحيى) ت ٣٣٥ هـ / ٩٤٦ م

- " أخبار الراضى بالله والمتقى بالله من كتاب الأوراق " ، القاهرة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥ م .

٩ – ابن الصيرفى (أمين الدين أبو القاسم على بن منجب) ت ٥٤٢هـ / ١١٤٧م

- " الإشارة إلى من نال الوزارة " ، تحقيق عبد الله مخلص ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ٢٠٠٠ م .

١٠ – ابن طباطبا (محمد بن على)

- " الفخرى فى الآداب السلطانية " ، طبع شركة الكتب العربية –الطبعة الثانية – مطبعة دار المعارف بمصر ١٩٥١ م .

١١ – الطبرى (أبو جعفر محمد بن جيرير) ت ٣١٠ هـ / ٩٢٢ م

- " تاريخ الأمم والملوك " ، ١١ جزءاً – الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية بالقاهرة .

١٢ – ابن عبد الحكم (عبد الرحمن بن عبد الله) ت ٢٥٧ هـ / ٨٧٠ م

- " فتوح مصر وأخبارها " ، مطبعة نورى ١٩٢٢ م .

١٣ – عريب بن سعد القرطبى ، ت ٣٦٦ هـ / ٩٧٦ م

- " صلة تاريخ الطبرى " ، الطبعة الأولى – المطبعة الحديثة بمصر .

١٤ – قدامة بن جعفر (٣١٠ هـ / ٩٢٢ م)

- " نبذ من كتاب الخراج وصنعة الكتابة " ، الجزء السادس من المكتبة الجغرافية ١٨٨٩ م .

١٥ – القلقشندى (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علـــى) ت ٨٢١ هـــــ / ١٤١٨م

• " صبح الأعشى فى صناعة الإنشا " ، ١٤ جزءاً ، طبعة دار الكتـــب المصرية ١٣٣٢ هـــ / ١٩١٤ م .

١٦ – ابن كثير (عماد الدين أبو الفـــدا إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى) ت ٧٤٤ هـــ / ١٣٧٢ م

• " البداية والنهاية " ، ١٤ جزءاً – مطبعة السعادة بالقـــاهرة ، الطبعـــة الأولى .

١٧ – الكرملى (الأب أنستاس)

• " النقود العربية وعلم النميات – القاهرة ١٩٣٩ هـــ .

١٨ – الكندى (أبو عمر محمد بن يوسف) ت ٣٥٠ هـــ / ٩٦١ م

• " كتاب الولاة وكتاب القضاة " ليدن ١٣٠٨ هـــ / ١٩١٢ م .

١٩ – الماوردى (أبو الحسن على بن محمد بن حبيب) ت ٤٥٠ هـــ/١٠٥٨ م

• " الأحكام السلطانية " ، القاهرة ١٣٢٨ هـــ .

٢٠ – أبو المحاسن (جمال الدين يوسف بن تغرى بردى) ت ٨٧٤هـــ/١٤٦٩م

• " النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة " ، ١١ جزءاً ، طبعـــة دار الكتب المصرية ١٩٢٩ – ١٩٤٩ م .

٢١ – المسعودى (أبو الحسن على بن الحسين بن على) ت ٣٤٥ هـــ/٩٥٦ م

• " مروج الذهب ومعادن الجوهر " جزءان ، طبعة القاهرة ١٣٤٦ هـــ.

• " كتاب التنبيه والأشراف " ، القاهرة ١٩٣٨ م .

٢٢ – مسكويه (أبو على أحمد بن يعقوب) ت ٤٢١ هـ / ١٠٣٠ م
- " تجارب الأمم وتعاقب الهمم " ، الجزء الخامس والسادس – مصر ١٣٣٢هـ / ١٩١٤ م .

٢٣ – المقدسى (شمس الدين أبو عبد الله) محمد بن أحمد المعروف بالبشارى ، ت ٣٨٧ هـ / ٩٩٧ م
- " أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم " ، ليدن ١٨٧٧ – ١٩٠٦ م .

٢٤ – المقريزى (تقى الدين أحمد بن على) ت ٨٤٥ هـ / ١٤٤١ م
- " المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار" جزءان، بولاق ١٢٧٠هـ.
- " شذور العقود فى ذكر النقود القديمة والإسلامية المعروف باسم النقود الإسلامية ، القسطنطينية ١٢٩٨ م .
- " إغاثة الأمة بكشف الغمة " نشره الدكتور محمد مصطفى زيادة والدكتور جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٤٠ م .

٢٥ – ابن المقفع (ساويرس أسقف الأشمونين) ت أواخر القرن ٤ هـ/١٠ م
- " سير الآباء البطاركة " ، مطبوعات جمعية الآثار القبطية ، القاهرة ١٩٤٨ م .

٢٦ – ابن ميسر (محمد بن على بن يوسف بن جلب) ت ٦٧٧هـ/١٢٧٨م
- " أخبار مصر " ، الجزء الثانى ، طبع فى المعهد العلمى الفرنسى ، القاهرة ١٩١٩ م .

٢٧ – هلال الصابى (أبو الحسن بن أبى إسحق إبراهيم) ت ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦م
- " تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء " ، ليدن ١٩٠٤ م .
- " رسوم دار الخلافة " – تحقيق ميخائيل عواد – بغداد ١٣٨٩هـ/١٩٦٣م .

٢٨. – ابن وردان

- " تاريخ مملكة الأغالبة " ، تحقيق محمد زينهم عزب ، مكتبة مدبولى ، ط ١ سنة ١٩٨٩ م .

٢٩ – ياقوت (شهاب الدين أبو عبد الله الحموى الرومى) ت ٦٢٦ هـ/١٢٢٩م

- " معجم الأدباء "
- " إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب " ، ٢٠ جزءاً ، القاهرة ١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م .
- " معجم البلدان " ٨ أجزاء ، القاهرة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٦ م .

٣٠ – يحيى بن آدم القرشى

- " كتاب الخراج "، ليدن ١٨٩٥ – ١٨٩٦ م .

٣١– اليعقوبى (أحمد بن أبى يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح) ت ٢٨٤هـ/٨٩٧م

- " كتاب البلدان " ، الجزء السابع من مجموعة المكتبة الجغرافية ، ليدن ١٧٩٢ م .

٣٢ – أبو يوسف (يعقوب صاحب أبى حنيفة) ت ١٨٢ هـ / ٧٩٨ م

- " كتاب الخراج " ، بولاق ١٣٠٢ هـ .

ثانياً : المراجع العربية والمعربة (المترجمة) :

١ – د. إبراهيم علي طرخان : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨ م .

٢ – آشتور : التاريخ الاقتصادى والاجتماعى للشرق الأوسط ، ترجمة عبد الهادى عيله ، دار قتيبة ، دمشق ١٩٨٥ م .
٣ – جروهمان (أدولف) : أربع محاضرات عن الأوراق البردية العربية ، تعريب الأستاذ توفيق إسكاروس ، القاهرة ١٩٣٠ م .
٤ – د. جمال حمدان : شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٨١ م .
٥ – د. حسن أحمد محمود ، د. أحمد إبراهيم الشريف : العالم الإسلامى فى العصر العباسى ، القاهرة ، د.ت .
٦ – د. حسين مؤنس : مصر ورسالتها ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٣ م .
٧ – د. زبيدة عطا : الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الإسلامى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد (٤٨) ١٩٩١ م .
٨ – د. سيدة كاشف: مصر فى فجر الإسلام، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٠ م.
– مصر فى عصر الإخشيد، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٠م.
٩ – الأمير عمر طوسون: مالية مصر منذ عهد الفراعنة إلى الآن، الإسكندرية، ١٩٣١ م .
١٠ – كاهن (كلود) : تاريخ الشعوب الإسلامية ، ترجمة بدر الدين القاسم ، بيروت ١٩٧٢ م .
١١ – الكرملى (الأب أنستاس): النقود العربية وعلم النميات، القاهرة ١٩٨٧ م.
١٢ – كوبلاند ؛ فينوجرادوف: الإقطاع فى العصور الوسطى فى غرب أوربا؛ ترجمة محمد مصطفى زيادة ، الطبعة الثالثة ١٩٥٨ م .
١٣ – لويس (برنارد) : العرب فى التاريخ، تعريب نبيه أمين فارس؛ محمود يوسف زايد ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٥٤ م .

١٤ – محسن خليل : فى الفكر الاقتصادى العربى ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، سلسلة دراسات (٣٢٣) ١٩٨٢م .
١٥ – د. محمد ضياء الدين الريس : الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية ، دار التراث ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨٥ م .
١٦ – د. محمود إسماعيل عبد الرازق : الأغالبة ، سياستهم الخارجية ، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٠ م .
– سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ، طور الانهيار ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .
١٧ – منذر عبد الحسين الفضل : الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ، بغداد، منشورات وزارة الإعلام ، سلسلة دراسات (١١٤) دار الحرية للطباعة ، ١٩٧٧ م .
١٨ – ميز (آدم) : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريده ، جزءان فى مجلد ، القاهرة ١٩٧٠ م .

ثالثاً : مقالات ودوريات :

١ – د. السيد الباز العرينى : الإقطاع فى الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادى (دراسة مقارنة)، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس ، المجلد الرابع ، ١٩٥٧ م .
٢ – د. سيدة كاشف : الأرض والفلاح فى مصر الإسلامية ، المجلة التاريخية المصرية ، ١٩٧١ م .
– دراسات فى النقود الإسلامية ، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٢، القاهرة ١٩٦٥ م .
٣ – د. على إبراهيم طلخان : الإقطاع الإسلامى ، أصوله وتطوره ، دراسة مقارنة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، ١٩٥٧ م .

٤ – د. محمود إسماعيل عبد الرازق : سياسة الدولة البويهيـــة إزاء وضـــعية الأرض الزراعية ، حولية التاريخ الإسلامى ، جامعة عـــين شـــمس ، ٢٠٠٠/٢٠٠١م .

رابعاً : المراجع الأجنبية :

1. Combe, Et., J. Sauvaget, G. Wiet : Repertoire Chronologique d'epigraphie Arab, Vol. III, le Caire, 1931.
2. Dozy : Supplement aux Dictionnaires, Arabes, 2, Vols., Leyden, 1932.
3. Grohmann (Adolf) : Arabic Papyri in the Egyptian Library, Vol, III, Cairo, 1938.
4. Muir (W) : The Califate, its Rise, ecline, and Fall, London, 1924.
5. D. Zaky M. Hassan : Les Tulunides, Paris, 1933.